وجوه التفسير في قول الله ﷻ عن المسيح: ﴿ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾ والمسائل المُستنبطة منها، ودلالة الآية، ونظائرها على تحريم الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا

د. وليد بن عبد المحسن بن أحمد العُمري

الأستاذ المشارك بقسم الدراسات الإسلامية – كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة الباحة (السعودية)

waleed@bu.edu.sa

تاريخ تسلم البحث: ٢/ ٧/ ٢٠٢٢م **تاريخ قبول البحث:** ٢٠/ ٧/ ٢٠٢٢م

Doi: 10.52840/1965-009-003-011

الملخص:

موضوع البحث: بيان أوجه التفسير في قول الله: ﴿ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾ (سورة المائدة:١١٨)، وما يترتب عليها من أحكامٍ تَخُصُّ سؤال المغفرة لمن مات كافرًا.

أهمية البحث، وأهدافه:

١. هذا البحث يهدف إلى تجلية عدم صحة الاستدلال بقوله تعالى: ﴿ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾، على الاستغفار، والترحم على من مات على غير ملة الإسلام، وذلك من خلال الوقوف على تفسيرات أهل العلم للآية، والأوجه المحتملة في تفسيرها، وليس من بينها هذا الاستدلال عند جميع المفسرين.

٢. بيانُ وجه الجمع بين آيات القرآن الكريم، عند اشتباه التعارض.

منهج البحث: المنهج الوصفي، التحليلي، الاستقرائي، الاستنباطي.

أهم النتائج:

١) أن علم التفسير؛ علمٌ جليل، يبحث في كلام الله؛ فلا يجوز الجراءة على تفسير شيء منه؛ إلا لمن ملك آلة الاستنباط والتفسير.

٢) أن العلماء اتفقوا على أن الكفّار بالله تعالى لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة، بدلالة النصوص القرآنية، الواضحة.

٣) أن نبي الله عيسى لم يسأل الله المغفرة لمن كفر به، او أشرك معه غيره، وليس في الآية – مصب البحث– ما يُناقض هذا الأمر، وإن وجد؛ فهو مُعارض للأدلة الأخرى التي استند عليها البحث.

الكلمات المفتاحية: تفسير – تحريم – الدّعاء – الكفار – المشركون –النصارى.

Interpretations of Allah's Saying about Jesus:



the Issues Deducted from it, the Significance of the Verse and its Analogues on the Prohibition of Supplication for Forgiveness for those who Die as Disbelievers

Dr. Waleed bin Abdul-Mohsin bin Ahmed Al-Omary
Associate Prof. at the Islamic Studies Dept., College of Literatures and Humanistic Sciences, Al-Bahah University
(Saudi Arabia)
waleed@bu.edu.sa

Date of Receiving the Research: 2/7/2022 **Research Acceptance Date:** 20/7/2022

Doi: 10.52840/1965-009-003-011

Abstract:

Research topic:

Displaying different interpretations of Allah's saying: ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾, and what rulings it implicates regarding requesting forgiveness for those who die as disbelievers.

Research importance and objectives:

1. This research aims at clarifying the invalidity of quoting Allah's saying: ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾ on supplication for forgiveness and mercy for those who die on as disbelievers.
2. Explanation of the aspect of combining the verses of the Holy Qur'an when there is suspicion of conflict.

Research methodology: Descriptive, analytical, inductive and deductive approaches.

The most significant findings:

1. The science of interpretation is a great scholarly work, looking into the words of God; hence, it is not permissible to dare to interpret any of it except for one who possesses the talent of deduction and interpretation.
2. Scholars have agreed that it not permissible to pray for forgiveness for disbelievers, based on the clear Qur'anic verses.
3. Jesus, the Prophet of God, did not ask God's forgiveness for those who did not believe in Him, or associated others with Him. Besides, the verse

– which is the subject of this research – does not include what might contradict this matter; and if it exists, it contradicts other evidences on which the research was based.

Keywords: Interpretation, Prohibition, Supplication, Disbelievers, Polytheists.

المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله، وصحبه، ومن والاه، أما بعد:

مع اتساع مجالات تناقل الآراء والأفكار، فقد أطَّل على الناس منْ يُشكك في مسائل، وقضايا هي في حَرَم الشريعة مسائل إجماع، لا يَحِل خرقها، ولا فَتقُها.

ومن هذه المسائل: تحريم الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرًا، فهي من المسائل المُجمع عليها بين علماء المسلمين، ومع ذلك فقد انتشر في وقتنا من المنتسبين للعلم الشرعي من يُخالف هذا الحكم، استدلالا بقول الله تعالى- على لسان المسيح عليه السلام: ﴿**وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨**﴾(سورة المائدة:١١٨)، **ودلالته** على جواز الدعاء لكل من مات كافرا بالله، وشريعته**!**

وحيث إن الاستدلال بالآية على هذا الأمر مُخالف لدلالات القرآن الكريم في أكثر من موضع، ومُخالف لهدي نبينا محمد ﷺ -رحمة رب العالمين للعالمين- ومُخالفٌ لإجماع المفسرين في تحريم الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرًا؛ فسطرت هذه الورقات في بيان معاني الآية في سياقها، وأقوال المفسرين في توجيهها، وضم نظائرها في بيان معناها، ثم بيان سقوط الاستدلال بها على جواز الدعاء بالرحمة، والمغفرة للكافرين في الآخرة على اختلاف طوائفهم، ودرء ما اشتبه منها في غفران الكفر والشرك بالله لمن مات عليهما، نسأل الله السلامة.

أهداف البحث:

١. هذا البحث يهدف إلى دراسة الاستدلال بقوله تعالى: ﴿**وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨**﴾، على الاستغفار، والترحم على من مات على غير ملة الإسلام، وذلك من خلال الوقوف على ألفاظ الآية، والمعنى المُراد منها، وإظهار اتجاهات المفسرين في تفسيرها.

٢. بيان طريقة الاستدلال، والاستنباط من كتاب الله، ففهم ألفاظ القرآن، والمعنى المُراد منها، مع استحضار أدلة الشريعة، ومقاصدها، ومعرفة مواطن الإجماع والخلاف؛ يُجلي الغموض الذي قد يَعرِضُ لنظر الباحث عن الحق في أي مسألة شرعية.

٣. التسليم المُطلق لغايات الشريعة - حتى وإن لم تظهر للمُسلم- وهذا يتجلى في موقف عيسى ابن مريم عليه السلام، ونبينا محمدٍ ﷺ في هذه القضية.

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

أهمية البحث، وسبب كتابته:

١. تَبرزُ أهمية البحث: أنه يُعالج قضيةً إيمانية؛ هي من صميم تسليم المسلم لربه عز وجل، من له الخَلْقُ والأمر، ومَنْ هو أرحمُ بالناس من أنفُسهم.

٢. هذا البحث في تفسير موقف عظيم من مواقف يوم القيامة: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ (سورة المائدة).

٣. وفيه بيان لموضوع غاية في الأهمية، جاء في القرآن بأكثر من أسلوبٍ، وسياق، يؤكد أن الله عز وجل لا يغفر يوم القيامة الكفر، والشرك به- وهو أرحم بالناس منهم بأنفسهم- وتحريم الاستغفار لمن مات كافرًا برب العالمين.

٤. وفيه بيان وجه الجمع بين آيات القرآن الكريم عند اشتباه التعارض، وأن من أعظم القواعد التفسيرية عند أهل السنة والجماعة: أن يُرد المُتشابه إلى المُحكم، والحذر من جعل القرآن عضين.

٥. وفيه بيان موقف القرآن الكريم من الكفر بالله بمعناه العام، المتضمن للشرك، والنفاق.

٦. البحث يُعالج مسألة لا جديد فيها، سوى أن فضاء التواصل والاتصال الواسع: أخرج الآراء والأفكار في حلقةٍ واحدةٍ، وكأن ملايين البشر في غرفة صغيرة لا يَخفي فيها صوتٌ، ولا يُكتمُ فيها رأيٌ، وكان غالبها – وللأسف – آراءُ من لا يرفع بالدِّين رأسًا، ولا بالشريعة رأيًا؛ بل مجرد آراء تقوم على خلفياتٍ فِكرية حينًا، وحينًا مشاعر غير منضبطة بالوحي، فاستشرى خِلافَ الشريعة، ومُناقضتها بكل ذريعة، واتسع الخَرق على الراقع، كما يُقال.

ولذا كان لِزامًا على مَنْ يَعرفُ للرَّأي وجهًا، وللفهم أصلًا: أن يُرجع الناس إليه، ويُبيّن لهم وجه الاستدلال عليه.

وقد اخترتُ الكتابة في هذه الآية الكريمة، حيثُ قام بها رسول الله ﷺ ليلة كاملة، يُصلي، ويبكي، ويدعو لأمته، فلأهمية هذه الآية، وموضوعها، وما تضمنته من دلالات، وما أُثير حولها من غريب الاستدلال؛ عزمتُ على الكتابة في تفسيرها، وربط نظائرها في موضوعها، سائلًا الله التوفيق والعون.

مشكلة البحث:

الاستدلال بالقرآن الكريم علمٌ، وتخصصٌ له قواعده وأصوله، والاستدلال بالقرآن الكريم دون علم بهذه القواعد والأصول، بل لأدنى فَهم يرد على القارئ، يُبرز جملة من الآراء الشاذة، والفهم السقيم، ولهذا فإن الباحث يُناقش مسألة علمية، في سياقها المعرفي، بمنهج تأصيلي يقوم على إبراز قواعد وأصول في التفسير، حال الاستدلال بالقرآن الكريم، بعيدًا عن الأسلوب الجدلي؛ لأنه ليس كل أحد يُحسنه، فإن لم يكن عرضه بطريقة علميّة منطقية؛ كان ضرره أكثر من نفعه.

الدراسات السابقة:

لم يَر الباحث من أفرد البحث في هذه الآية، وبيَّن وجه الاستدلال بها؛ رغم أنه لا يخلو كتاب من كتب التفسير من تفسيرها، وبيان دلالتها، وهذا ما يريده الباحث من بحثه: أن يجمع أقوال المفسرين في مسألة مُهمة، أشار لها القرآن في آياتٍ عديدة، ركَّز الباحث منها على ثلاثة عشرة آية، إضافة للآية التي تصدرت عنوان البحث، وبيان وهم من ظنها نصٌ في جواز الدعاء لموتى الكُفّار.

منهج البحث:

- ينهج البحث في كتابته المنهج التكاملي، فيجمع بين المنهج التحليلي، الوصفي، الاستنباطي، الاستقرائي.

إجراءات البحث:

- الاختصار في الاستدلال، وانتقاء الشواهد بما يتناسب مع طبيعة الأبحاث العلمية "الأكاديمية".
- التوسع باقتصاد في نقل كلام المفسرين في الآية مصَبّ البحث؛ لأهمية الوقوف على تأكيدهم منع الدعاء لكافر، أو مشرك بالمغفرة.
- الاجتهاد في ضبط الاستدلال بما يتوافق مع مناهج العلماء، وعدم الخروج عن أقوال أهل العلم في التفسير والاستنباط بتفردٍ أو شذوذ.
- مراعيًا آداب البحث، وأمانة النقل، وخدمة النص على ما هو مُتبعٌ في البحوث العلمية.

خطة البحث:

تم ترتيب البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة.

يُعرض في مقدمته أهمية البحث، وسبب كتابته، ومشكلة البحث، وخطته، والمنهج المُتبع في كتابته.

المبحث الأول: مسائل تفسيرية في الآيات الكريمة في خاتمة سورة المائدة، وفيه خمس مسائل:

المسألة الأول: وقت هذه المُحَاجَّة بين الله تعالى، وبين نبي الله المسيح عيسى ابن مريم عليه السلام.

- المسألة الثانية: معنى سؤال الله تعالى في قوله: ﴿ ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ .
- المسألة الثالثة: حُجة نبي الله عيسى عليه السلام في تكذيب النصارى.
- المسألة الرابعة: هل سأل عيسى المغفرة لِمَن أشرك بالله من أتباعه؟
- المسألة الخامسة: مناسبة ختم الآية بقوله تعالى: ﴿ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١١٨﴾
- **المبحث الثاني:** أوجه الاستدلال بشطر الآية الكريمة: ﴿ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ۝١١٨﴾ **على تحريم الدعاء لكافر بالمغفرة، وعلة ذلك.**
- **المبحث الثالث:** أدلة القرآن في منع الدعاء والاستغفار للكفار عمومًا.
- **المبحث الرابع:** وجوب رد المتشابه إلى المُحكم عند تشابه الأدلة.
- خاتمة تتضمن أهم نتائج البحث، وتوصياته.
- وإني لأرجو الله -جلّ في عُلاه- أن يجعل هذه الورقات عملًا صالحًا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع بها كاتبها، وقارئها، وناقِدها، وعموم المسلمين، إنه على ذلك قديرٌ، واسعٌ عليمٌ.

وصلِّ اللهم وسلم تسليمًا كثيرا على عبدك ورسولك نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

المبحث الأول:

مسائل تفسيرية في الآيات الكريمة من خاتمة سورة المائدة، وفيه أربع مسائل:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ قَالَ اللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ۚ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ۚ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ۚ ذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾ (سورة المائدة).

مطلعُ هذا المقطع يبدأ بقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ ۖ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا ۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ (سورة المائدة).

وهذا لا يكون إلا يوم القيامة، يوم الحساب والجزاء، وعليه دلت عدة نصوص من القرآن الكريم، منها: قوله تعالى: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ شَهِيدًا ﴿٤١﴾﴾ (سورة النساء).

ثم ينتقل السياق إلى خطاب الله تعالى لنبيه عيسى ابن مريم عليه السلام وفيه يُذكِّره بنعَمِه عليه، وعلى والدته: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ اذْكُرْ نِعْمَتِي عَلَيْكَ وَعَلَىٰ وَالِدَتِكَ إِذْ أَيَّدتُّكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ تُكَلِّمُ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ وَكَهْلًا ۖ﴾، إلى قوله سبحانه: ﴿قَالُوا آمَنَّا وَاشْهَدْ بِأَنَّنَا مُسْلِمُونَ ﴿١١١﴾﴾ .

ثم تذكر الآيات موضوع السورة، ومطالبة الحواريين لعيسى ابن مريم عليه السلام أن يُنزِّل الله عليهم مائدة من السماء: ﴿إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَن يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِّنَ السَّمَاءِ ۖ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿١١٢﴾﴾.

ثم يأتي سؤال الله عز وجل لعيسى ابن مريم عليه السلام عن دعوى النصارى في اتخاذهم إياه إلهًا في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ۖ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ ۚ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ ۚ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ۚ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾.

وقبل أن نستعرض الآية الكريمة، وما فيها من مسائل، أشير إلى عظمة هذه الآية، وشدة تأثيرها على النبي ﷺ حيث قام ليلة يصلي بها، وهو يبكي ويدعو.

عن أبي ذر، عن النبي ﷺ أنه ردد هذِه الآية حتى أصبح: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾ [المائدة: ١١٨][(١)].

المسألة الأولى: وقت المُحاجَّة في الآية الكريمة:

القول الأول: أن الله قال هذا القولَ لعيسى حين رفعه إليه في الدنيا، وبه قال السُّدِّي (ت:١٢٧هـ)[(٢)]، ورجَّحه الطبري (ت:٣١٠هـ)[(٣)].

القول الثاني: أن هذا يكون في يوم القيامة، وهو قول: قتادة(ت:١١٨هـ)[(٤)]، وميسرة بن حبيب (ت:١٢١ه) ، وابن جريج(ت:١٥٠ه) ، وقول سائر المفسرين ﷺ[(٥)].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (رقم:٢١٣٨٨) عن وكيع به، وأخرجه من طريق فُلَيْت العامرِيّ، عن جَسْرَةَ العَامِرِيَّة (رقم: ٢١٣٢٨)، ومن طريق يحيى بن سعيد، عن قدامة به، وكذا النسائي في الكبرى، كتاب الصلاة، باب مسألة القارئ إذا مر بآية رحمة (رقم:١٠٨٤)، وابن ماجه في الصلاة، باب ما جاء في القراءة في صلاة الليل (رقم:١٣٥٠)، وابن خزيمة في صحيحه، كتاب الصلاة، باب إباحة ترديد الآية الواحدة في الصلاة مرارا عند التدبر والتفكر في القرآن (١/ ٢٩٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣٦٧)، وقال: "هذا حديث صحيح، ولم يُخرجاه"، وصححه الذهبي في التلخيص، قال البوصيري في "مصباح الزجاجة"(١/ ١٥٩): "إسناد صحيح، رجاله ثقات"، وحسَّنه الألباني في "صحيح ابن ماجه" (رقم:١١١٠)، والأرناؤوط في تعليقه على سنن ابن ماجه.

(٢) أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (١١/ ٢٣٤-٢٣٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢٥٣).

(٣) جامع البيان، للطبري (١١/ ٢٣٤-٢٣٣).

(٤) أخرجه عنه الطبري في جامع البيان (١١/ ٢٣٤-٢٣٣)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١٢٥٣).

(٥) انظر: تفسير الصنعاني (١/ ٢٠١)، تفسير البغوي (٢/ ١٠٥)، غرائب التفسير، وعجائب التأويل، للكرماني (١/ ٣٤٧)، ورجحه في زاد المسير (١/ ٦٠٥)، والعز بن عبد السلام في تفسيره (١/ ٤٢٥)، وابن كثير في تفسيره (٣/ ٢٢٢)، والنسفي في مدارك التنزيل (١/ ٤٨٦)، والسمعاني في تفسيره (٢/ ٨٢) ، وابن عاشور في التحرير والتنوير (٧/ ١١٢)، وأغرب إذ زعم أن هذا إجماع المفسرين!

وهناك قولٌ ثالث: أن هذا وقع في الدنيا قبل رفع عيسى ، ولا أعرف قائله، وإنما ذكره ابن القيم في بدائع الفوائد، وشنَّع على قائله. انظر: بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٧٨ – ٧٩).

ثم إن الطبري رحمه الله رجّح القول الأول – وهو قول السُّدِّي– لعلتين:

"**إحداهما**: أن (إذْ) إنما تصاحب في الأغلب من كلام العرب المستعمل بينها الماضيَ من الفعل، وإن كانت قد تدخلها أحيانًا في موضع الخبر عما يحدث، إذا عرف السامعون معناها. وذلك غير فاشٍ، ولا فصيح في كلامهم، وتوجيه معاني كلام الله تعالى إلى الأشهر الأعرف ما وجد إليه السبيل؛ أولى من توجيهها إلى الأجهل، الأنكر.

والأخرى: أن عيسى لم يشك هو، ولا أحد من الأنبياء، أن الله لا يغفر لمشرك مات على شركه، فيجوز أن يُتَوهم على عيسى أن يقول في الآخرة مجيبًا لربه تعالى ذكره: إن تعذّب من اتخذني وأمي إلهين من دونك فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم فإنك أنت العزيز الحكيم!" [٦].

وقد تعقبه الإمام النحاس (ت: ٣٣٨ هـ) رحمه الله، فقال: "والقول الاول عليه أكثر أهل التفسير، فأما حجة صاحب هذا القول الثاني بأن (إذ) لما مضى، فلا تجب؛ لان اخبار الله جل وعز عما يكون بمنزلة ما كان، فعلى هذا يصح أنه للمستقبل "[٧].

وكذا تعقبه الحافظ ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) رحمه الله، فقال: "وهذان الدليلان فيهما نظر؛ لأن كثيرا من أمور يوم القيامة ذُكر بلفظ المُضي، ليدل على الوقوع والثبوت، ومعنى قوله: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ﴾ الآية: التبري منهم، ورد المشيئة فيهم إلى الله، وتعليق ذلك على الشرط لا يقتضي وقوعه، كما في نظائر ذلك من الآيات"[٨].

والذي قالاه هو الصواب، ولا أدري كيف وصف الطبري رحمه الله هذا الأسلوب بالنكارة والغرابة، مع أنه مُستعملٌ في القرآن كثيرًا، لفظًا وأسلوبًا، ومن ذلك:

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ۝٥١﴾ (سورة سبأ:٥١)، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَى ٱلنَّارِ فَقَالُواْ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ

(٦) جامع البيان، للطبري (١١/ ٢٣٦).

(٧) معاني القرآن، للنحاس (٢/ ٣٩٠).

(٨) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٣/ ٢٢٢)، وانظر: التفسير الكبير، للرازي (٥/ ٣٦١).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٢٧﴾﴾ (سورة الأنعام)، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُواْ عَلَىٰ رَبِّهِمْۚ قَالَ أَلَيْسَ هَٰذَا بِٱلْحَقِّۚ قَالُواْ بَلَىٰ وَرَبِّنَاۚ﴾ (سورة الأنعام:٣٠)، وقوله: ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُۚ ﴾ (سورة النحل:١).

أما في الأسلوب الشرطي، فمن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَاۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ ﴿٤٧﴾﴾ (سورة الأنبياء:٤٧)، وقوله: : ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾، ﴿وَإِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ ﴾ (سورة يوسف: من الآيتين ٢٦-٢٧).

"فهذا شرط دخل على ماضي اللفظ، وهو ماضي المعنى قطعاً؛ لأن المسيح إما أن يكون صدر هذا الكلام منه بعد رفعه إلى السماء، أو يكون حكاية ما يقوله يوم القيامة. وعلى التقديرين؛ فإنما تعلق الشرط وجزاؤه بالماضي"[٩].

أوجه الترجيح أن وقت المحاجة يكون يوم القيامة:

١) سياق الآية[١٠] -سِباقًا، ولِحاقًا -؛ فإن هذه الآيات جاءت في سياق الكلام على اليوم الآخر، بدءً من قول الله تبارك وتعالى: ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْۖ قَالُواْ لَا عِلْمَ لَنَآۖ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ ﴿١٠٩﴾﴾ (سورة المائدة).

وختامًا بقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًاۖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾[١١] (سورة المائدة:١١٩).

نعم، تضمنت الآيتان فيما بينهما ما يُقطع أنه في الدُّنيا؛ لكن أسلوب القرآن الكريم في تنويع مشاهد الدنيا والآخرة في سياق واحد، لا يأبى هذا التفسير.

٢) أن عبادة النصارى لعيسى عليه السلام لم تظهر إلا بعد رفعه إلى السماء[١٢].

---

(٩) بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٧٨ – ٧٩).

(١٠) يُنظر روح المعاني، للألوسي (١/ ٧٧).

(١١) وإليه أشار قتادة فيما أخرجه عبد الرزاق في تفسيره (٢/ ٣٨) عن معمر أنه سأل قتادة: متى يكون؟ فقال قتادة:" يوم القيامة ألا ترى أنّه يقول: ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْۚ ﴾.

٣) قراءة نافع (ت:١٦٩هـ) رحمه الله: ﴿هَذَا يَوْمَ﴾ بالنصب على الظرف، أي: قال الله ﷻ هذا لعيسى عليه السلام في يوم ينفع الصادقين صدقهم، وهو يوم القيامة[١٣].

المسألة الثانية: ما المراد بهذا السؤال[١٤]؟

في قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾.

لا شك أن السؤال ليس على ظاهره؛ فإن علام الغيوب ﷻ لا يخفى عليه من أمر عيسى، وقومه، ولا من أمر جميع خَلْقِه شيئًا على الإطلاق، وإنما جاء على سَنَن العرب في كلامها؛ فإن العرب لا تسأل دومًا للاستفهام المُجرد، فما المراد بهذا السؤال؟

ذكر المفسرون أن سؤال الله لعيسى عليه السلام، يُراد به أحد معنيين:

أولهما: توبيخ قومه[١٥]، حتى يسمعوا إنكاره قولهم؛ لأنهم كانوا يدَّعون أن عيسى أمرهم باتخاذه إلها.

وثانيهما: أنه استفهام على سبيل الإنكار عليهم[١٦]، فالمخاطبة لعيسى، والإنكار على غيره.

=

(١٢) انظر: التفسير الكبير، للرازي (١٢/ ١١٣)، بدائع الفوائد لابن القيم (١/ ٧٨ – ٧٩)، التحرير والتنوير، لابن عاشور (٧/ ١١٢).

(١٣) ستأتي الإشارة لها في الصفحة اللاحقة.

(١٤) حمله الطبري على معنيين، هما: تحذير عيسى ׳ من هذا القول، والآخر: إعلامه بما صنع قومه بعد رفعه، وكلا القولين على اختياره: أن السؤال وقع في الدنيا، بعد رفع عيسى إلى السماء، انظر: جامع البيان، للطبري (١١/ ٢٣٧)، وهل هو أسلوب استفهام، أم استخبار؟ انظر: فُتُوح الغَيب، للطِّيبي (٥/ ٥٧).

(١٥) انظر: تفسير البغوي (٢/ ١٠٥)، تفسير السمعاني (٢/ ٨٢)، تفسير العز بن عبد السلام (١/ ٤٢٥)، زاد المسير (١/ ٦٠٥).

(١٦) التفسير الكبير، للرازي (١٢/ ٤٦٥) و (٢٠/ ٣٣٨).

قال القُشيري (ت:٥١٤هـ) رحمه الله –وأحسنَ فيما قال–:" المراد من هذا السؤال إظهار براءة ساحته عما نسب إليه من الدعاء إلى القول بالتثليث، فهذا ليس خطاب تعنيف، بل هو سؤال تشريف"[١٧].

المسألة الثالثة: حُجة نبي الله عيسى ′ في تكذيب النصارى[١٨]:

قال ﷻ: ﴿ قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾.

جمع المسيح عليه السلام في هذا الخطاب عدة حُجَّجٍ تُبين صِدقه فيما قال، مع كمال الأدب، والجلال، مع الله ﷻ، فمنها: البدء بتنزيه الحق سبحانه عن هذا الادِّعاء، وإظهار تعظيم الرب سبحانه وتعالى، ثم بيان مخالفة هذا القول للحِسّ والعقل.

أي كيف أقول هذا، وأنا عبدٌ مخلوق، لا أملك لنفسي نفعًا ولا ضرًا.

فلا أقول ما لا يليق بي ، وما لا استحقه[١٩]؟

ثم انتقل لحجّة تخلع فؤاد المؤمن بالله تعالى: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾.

فاستدل بالعلم الإلهي المُحيط بما لا يُدركه البشر، عِلمُ من وسع كل شيء عِلمًا ﷻ.

وقوله سبحانه: ﴿ تَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ ﴾ أي لا يخفى عليك علم ما أكَنَّتْهُ نفسي، وأَسَرَّته، وأَضْمَرَته، وإن لم أنطق به.

وأنا لا أعلمُ من عِلمك ما لم تُطلعني عليه[٢٠]، وهناك معنىً دقيق في الآية ناسب خاتمتها، ومفاده: أن العلم بجزء من الحال والحقيقة، ليس علمًا تامًا، بل العلم التام: هو علمُ الله المحيط الشامل؛ ولذا ختم بقوله: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ ﴿١١٦﴾﴾.

---

(١٧) لطائف الإشارات (١/ ٤٥٦).

(١٨) أخرج الترمذي في التفسير، باب ومن سورة المائدة (رقم:٣٠٦٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: "يُلَقّى عيسى حجته، لقَّاه الله تعالى في قوله: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾، قال أبو هريرة، عن النبي ﷺ: ((فلقّاه الله: ﴿ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ إلى آخر الآية)).وقال: حسنٌ صحيح، وأخرجه النسائي في التفسير (رقم:١١٠٩٧)،

(١٩) انظر: جامع البيان (١١/ ٢٣٦)، التفسير الكبير (١٢/ ٤٦٦)، غرائب التفسير، للكرماني (١/ ٣٤٧).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

المسألة الرابعة: هل سأل عيسى عليه السلام المغفرة للكفار؟ في قوله تعالى: ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾.

صرَّح أغلب المفسرين، وأهل التأويل بأن عيسى عليه السلام لم يسأل المغفرة لأتباعه، بل وتكرر هذا السؤال في تفاسيرهم: **كيف جاز لعيسى** عليه السلام **أن يقول:** ﴿وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ﴾، **والله لا يغفر الشرك؟**[٢١].

ولم يقل أحدٌ من المفسرين أن هذا دعاء لمن ادَّعوا أن عيسى أمرهم بعبادته، إلا في قول السُّدي وغيره: أنه دعاءٌ لهم في الدنيا أن يتوبوا، وستأتي في المبحث التالي نصوصهم في ذلك.

ثم قال سبحانه وتعالى: ﴿قَالَ ٱللَّهُ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّٰتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١١٩﴾﴾ (سورة المائدة).

قال المفسرون[٢٢]: هذا تصديق لعيسى فيما قال، وذلك أنه كان صادقًا في الدنيا، ولم يقل للنصارى: اتخذوني إلها فنفعه صِدقه.

وقد قرأ نافع (ت:١٦٩هـ) رحمه الله: ﴿**هَذَا يَوْمَ**﴾ بالنصب، على الظرف. أي: قال الله تعالى هذا لعيسى في يوم ينفع الصادقين صدقهم.

وقرأ الباقون: ﴿هَٰذَا يَوْمُ﴾: بالرفع، على معنى خبر هذا، يعني: هذا يومُ ينفعُ الصادقين صِدقُهم[٢٣].

=

(٢٠) انظر: جامع البيان (السابق)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي (٢/ ٢٤٨)، زاد المسير (١/ ٦٠٥)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٥/ ٥٤٧).

(٢١) التفسير الكبير، للرازي (١٢/ ٤٦٧)، تفسير السمعاني (٢/ ٨٣)، تفسير البغوي (٢/ ١٠٥)، الكشاف، للزمخشري (١/ ٦٩٦)، التسهيل، لابن جُزي (١/ ٢٥٢).

(٢٢) انظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي (٢/ ٢٤٨).

(٢٣) انظر في القراءتين وتوجيهها: السبعة في القراءات، لابن مجاهد (ص:٢٥٠)، معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٤٤)، المحرر الوجيز (٢/ ٢٦٣).

المسألة الخامسة: مناسبة ختم الآية بصفتي العزة والحكمة.

جاءت الفاصلة في هذه الآية على أتم وأكمل وجه يُناسب الحال، والمقام، وذلك أن هذا الموقف اجتمع فيه أمران:

أولهما: مناسبة المقام، فإنه مقام مُلك وتصرف، فيُناسبه العزة والحكمة أكثر من الرحمة والغفران.

وثانيهما: مناسبة الحال، فإن التعدي على حكم من له الحكم، والإفتراء على مالك الملك، يُناسبه وصف العزة والحكمة، فهو العزيز الفعال لما يريد، عن حكمة وعلم.

ولو وصف بالرحمة والمغفرة هنا لأوهم أن المقام مقام طلب شفاعة، ولكن المقام مقام مُلك وتفرد بالتصرف والمشيئة.

قال في التفسير الكبير: "سمعت شيخي ووالدي -رحمه الله- يقول: العَزِيزُ الحَكِيمُ هاهنا أولى من الغفور الرحيم؛ لأن كونه غفوراً رحيماً يشبه الحالة الموجبة للمغفرة والرحمة لكل محتاج؛ وأما العزة والحكمة فهما لا يوجبان المغفرة، فإن كونه عزيزاً يقتضي أنه يفعل ما يشاء، ويحكم ما يريد، وأنه لا اعتراض عليه لأحد، فإذا كان عزيزاً متعالياً عن جميع جهات الاستحقاق، ثم حكم بالمغفرة كان الكرم هاهنا أتم مما إذا كان كونه غفوراً رحيماً يوجب المغفرة والرحمة، فكانت عبارته رحمه الله أن يقول: عزَّ عن الكل، ثم حكم بالرحمة، فكان هذا أكمل.

وقال قوم آخرون إنه لو قال فإنك أنت الغفور الرحيم أشعر ذلك بكونه شفيعاً لهم، فلما قال: : ﴿ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾ ﴾، دل ذلك على أن غرضه تفويض الأمر بالكلية إلى الله تعالى، وترك التعرض لهذا الباب من جميع الوجوه"[٢٤].

فمقام الملك والقهر يُناسبه مقام الإذعان والتفويض من الخلق؛ فكان هذا حال المسيح عليه السلام، فمن له الملك في هذا اليوم: عزيزٌ لا يُنال جنابه، وحكيمٌ لا مُعقّب لحكمه، فالأمر كله له سواء عذّبهم، أو غفر لهم؛ فليس لأحد الاعتراض عليه.

(٢٤) التفسير الكبير، للرازي (١٢/ ١١٤).

وأشار الألوسي (ت: ١٣٤٢ هـ) رحمه الله لوجهٍ آخر في مناسبة ختم الآية بصفتي العزة والحكمة، فقال: "وادعى بعضهم انهما متعلقان بالشرطين لا بالثاني فقط، وحينئذ وجه مناسبتهما لا سترة عليه، فان من له الفعل والترك عزيز حكيم، وذكر أن هذا أنسب وأدق وأليق بالمقام"[٢٥].

المبحث الثاني

أوجه الاستدلال بالآية الكريمة: ﴿ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾ على تحريم الدعاء لكافر بالمغفرة، وعلة ذلك.

نستعرض في هذا المبحث الوجوه التي ذكرها المفسرون من السلف والخلف في بيان قوله تعالى: ﴿ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾.

الرأي الأول: أن عيسى عليه السلام لم يسأل الله المغفرة لهم.

وفيه وجهان في التفسير:

الوجه الأول: أن عيسى عليه السلام لم يسأل لهم المغفرة، وليس في هذ الأسلوب سؤالٌ وطلب، وإنما تعليق مستحيل على مستحيل، وهو أسلوبٌ يؤتى به لإفادة الاستحالة، وهذا التوجيه في الآية لم أر من قال به سوى ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) رحمه الله في تعقبه على ابن جرير(ت:٣١٠هـ) رحمه الله، فقال: "وتعليق ذلك على الشرط لا يقتضي وقوعه، كما في نظائر ذلك من الآيات"[٢٦].

ولم يذكر أمثلةً لذلك؛ لكنه نبه عند بعضها خلال تفسيره، والمعلوم من كلام العرب، وبه نزل القرآن الكريم: أن تعليق الشرط على أمر مستحيل: لا يقتضي وقوعه، ومن أمثلته:

قوله تعالى: ﴿وَمَن يَقُلۡ مِنۡهُمۡ إِنِّيٓ إِلَٰهٞ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجۡزِيهِ جَهَنَّمَۚ كَذَٰلِكَ نَجۡزِي ٱلظَّٰلِمِينَ ٢٩﴾ (سورة الأنبياء)، مع أنه سبحانه وصف ملائكته بقوله: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗاۗ سُبۡحَٰنَهُۥۚ بَلۡ عِبَادٞ مُّكۡرَمُونَ ٢٦ لَا يَسۡبِقُونَهُۥ بِٱلۡقَوۡلِ وَهُم بِأَمۡرِهِۦ يَعۡمَلُونَ ٢٧﴾ (سورة الأنبياء).

---

(٢٥) روح المعاني، للألوسي (٤/ ٦٨)، والنقل فيه عن أمالي العز بن عبد السلام (ت:٦٠٦ هـ) في التفسير.

(٢٦) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٣/ ٢٢٢).

وقوله: ﴿لَّوۡ أَرَادَ ٱللَّهُ أَن يَتَّخِذَ وَلَدٗا لَّٱصۡطَفَىٰ مِمَّا يَخۡلُقُ مَا يَشَآءُۚ سُبۡحَٰنَهُۥۖ هُوَ ٱللَّهُ ٱلۡوَٰحِدُ ٱلۡقَهَّارُ ۝٤﴾ (سورة الزمر)، " أي لكان الأمر على خلاف ما يزعمون ، وهذا شرط لا يلزم وقوعه ولا جوازه، بل هو محالٌ، وإنما قصد تجهيلهم فيما ادَّعوه وزعموه ... كل هذا من باب الشرط، ويجوز تعليق الشرط على المستحيل لقصد المتكلم"[٢٧].

ونظائر هاتين الآيتين في القرآن الكريم كثيرة، ولا يُفهم منها سوى الاستحالة، فكُل ما عُلِّق على مستحيل؛ فهو مستحيل مثله.

وهذا القول على وجاهته، في نظري: يأباه السياق؛ فإن الموقف موقفٌ جلل، والإتيان فيه بالأساليب الجدلية مُستبعد، والله أعلم.

الوجه الثاني: أن عيسى عليه السلام لم يسأل لهم المغفرة، وليس في هذ الأسلوب سؤال وطلب، وإنما إذعانٌ وتفويض.

قال البغوي (ت:٥١٦هـ)[٢٨] رحمه الله:" وقيل: معناه إن تعذبهم؛ فإنهم عبادك، وإن تغفر لهم؛ فإنك أنت العزيز في الملك، الحكيم في القضاء، لا ينقص من عزك شيء، ولا يخرج من حكمك، ويدخل في حكمته، ومغفرته، وسعة رحمته، ومغفرته الكفار؛ **لكنه أخبر أنه لا يغفر، وهو لا يخلف خبره**...".

وتكرر هذا المعنى عند أغلب المفسرين، وهو أرجَح التوجيهات في الآية، فليس المقام مقام شفاعة، واسترحام، وإنما مقام مُلك، وعِزَّة، واقتدار؛ ولذا خَتَم قوله: ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ۝١١٨﴾.

---

(٢٧) المرجع السابق (٧/ ٨٥).

(٢٨) معالم التنزيل، للبغوي (٢/١٠٦)، وانظر: نظير قوله في: زاد المسير (١/ ٦٠٥)، التفسير الكبير، للرازي (١٢/ ٤٦٧)، التسهيل لعلوم التنزيل، لابن جُزي (١/ ٢٥٢)، فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (٥/ ٥٤٧)..

الرأي الثاني: أن عيسى عليه السلام سأل الله المغفرة لأتباعه، وتأويله من وجوه:

الوجه الأول[٢٩]: أن يكون طلب المغفرة لهم بهدايتهم للتوبة والإنابة، ويكون وقت هذا السؤال ليس في الآخرة، وإنما عندما رفع الله المسيح في الدنيا، ولهذا قال السُّدِّي في قوله: ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ فَإِنَّهُمۡ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾: "فتخرجهم من النصرانية، وتهديهم إلى الإسلام ﴿فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ ١١٨﴾، وهذا قول عيسى في الدنيا"[٣٠].

الوجه الثاني: أنه طلب المغفرة لمن حصلت منه توبة في الدنيا.

نقل في الوسيط[٣١]:عن أبي العالية (ت:٩٣هـ)، والحسن البصري (ت:١١٠هـ) رحمهما الله: " ﴿إِن تُعَذِّبۡهُمۡ﴾ : فبإقامتهم على كفرهم، ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾: فبتوبة كانت منهم... وذلك أن عيسى ′ علم أن بعضهم قد تاب"[٣٢].

الوجه الثالث: أن طلب المغفرة ليس من شركهم وكفرهم، وإنما من كذبهم على عيسى عليه السلام، وذلك في قوله: ﴿ءَأَنتَ قُلۡتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيۡنِ﴾.

فقيل: إن عيسى ′ عَلِمَ أن من أتباعه من حكى هذا الكلام عنه، وحاكي الكفر لا يكون كافرًا، بل مذنبًا بكذبه في هذه الحكاية، فلهذا طلب المغفرة[٣٣].

وهذا الوجه بعيد جدًا، فإن الإضمار بدون دلالة السياق عليه؛ تكلف يأباه حسن النظم.

(٢٩) ولم يحك الطبري غيره، انظر: جامع البيان (١١/ ٢٤١).

(٣٠) أخرجه الطبري (المرجع السابق)، وقول السُّدِّي:" وهذا قول عيسى في الدنيا"؛ أي وأتباعه ما زالوا في الدّنيا، فليس قولًا ثالثًا؛ لأن ابن جرير لم يحك إلا قولين، وسبق في هامش (ص:١٢) أن في الآية قولًا ثالثًا.

(٣١) الوسيط في تفسير القرآن المجيد، للواحدي (٢/ ٢٤٨)، وكذلك في زاد المسير (١/ ٦٠٥)، ولم أجده عنهما في الكتب المُسندة، وانظر: البحر المحيط في التفسير، لابن حيان (٤/ ٤٢٠)، اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (٧/ ٦٢٥-٦٢٤)، بحر العلوم، للسمرقندي (١/ ٤٣٢).

(٣٢) نُسب للزجاج، انظر: غرائب التفسير، وعجائب التأويل، للكرماني (١/ ٣٤٨)، وقال البغوي: هذا يستقيم على قول السُّدِّي؛ لأن الإيمان لا ينفع يوم القيامة. انظر: تفسير البغوي (٢/ ١٠٥)

(٣٣) اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (٧/ ٦٢٥-٦٢٤).

قال في بحر العلوم: "ويقال: ﴿وَإِن تَغۡفِرۡ لَهُمۡ﴾: يعني: لكذبهم الذي قالوا عليَّ خاصة[٣٤]، لا لشركهم، وهذا التأويل ليس بسديد، والأول أحسن"[٣٥].

الوجه الرابع: أنه ليس في شريعة عيسى عليه السلام: تحريم الجنة على الكافرين!

قال أبو حيان (ت:٧٤٥هـ) ~: "ودل الدليل السمعي في شرعنا على أنه لا يقع، فلعل هذا الدليل السمعي ما كان موجودا في شرع عيسى عليه السلام"[٣٦].

وهذا كلام الرازي (ت:٦٠٤هـ) رحمه الله في تفسيره[٣٧].

وهذا الوجه كسابقه في الغرابة، مع اختيار أبي حيَّان في تفسيره[٣٨]: أن قول الله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ٧٢﴾ (سورة المائدة:٧٢)، هو من كلام عيسى عليه السلام.

قال النحاس (ت:٣٣٨هـ) رحمه الله: "وأما قول من قال ان عيسى ﷺ لم يعلم أن الكافر لا يُغفر له، فقول مجترء حتى على كتاب الله جل وعز؛ لان الاخبار من الله جل وعز لا ينسخ"[٣٩].

وقال ابن عادل (ت:٨٨٠هـ) رحمه الله:" وأما قول من قال: إن عيسى عليه السلام لا يعلم أن الكافر لا يُغفر له، فقول من يتجرأ على كتاب الله -تبارك وتعالى-؛ لأن الأخبار من الله - تبارك وتعالى - لا تُنسخ"[٤٠].

---

(٣٤) نُسب للمبرد، انظر: غرائب التفسير، وعجائب التأويل، للكرماني (١/ ٣٤٨).

(٣٥) بحر العلوم، للسمرقندي (١/ ٤٣٢)، والقول الذي يُشير إلى أنه أحسن، هو: أن عيسى ′علم أن بعضهم قد تاب، وقد سبق قريبًا.

(٣٦) البحر المحيط في التفسير، لابن حيان (٤/ ٤٢٠).

(٣٧) التفسير الكبير، للرازي (٤/ ٣٢٩)، وقد نقد صاحب المنار الرازي في هذا الادعاء كما في تفسير المنار (٣/ ٢٥).

(٣٨) البحر المحيط (٤/ ٣٢٩).

(٣٩) معاني القرآن، للنحاس (٢/ ٣٩٣).

(٤٠) اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (٧/ ٦٢٥).

بعد عرض الأوجه في تأويل هذه الآية الكريمة، وإيراد بعض الملحوظات عليها، فإن أبرز ما ينبغي الإشارة إليه في هذا المبحث:

أولاً: أن الوجوه الخمسة الأُوَل في تأويل الآية الكريمة، تؤكد ما سبق بيانه: أن المفسرين اتفقوا على عدم جواز الدعاء بالمغفرة لكافر، أو مشرك.

ثانيًا: أن الوجه الأخير من هذه الوجوه في التأويل، لا يُشكل على القول بأن المفسرين اتفقوا على عدم جواز الدعاء بالمغفرة لكافر؛ لأمور:

أولها: أنهم اتفقوا على الحكم -بلا ريب- وهو تحريم الدعاء لكافر بالمغفرة .

ثانيها: أن الاختلاف كان في توجيه هذه الآية، وتخريجها من جهة المعنى؛ لتتناسب مع الحكم المقطوع به، وهو: تحريم الدعاء لكافر بالمغفرة.

ثالثها: لو سُلِّم هذا التوجيه، فهو يتضمن أنه منسوخٌ في شريعة الإسلام، وليس الأمر كذلك؛ فإن هذا خبرٌ، والأخبار لا يقع فيها النسخ، كما أن المسألة ليست من فروع الشرائع التي تتبدل بين الأمم، كيف! والنص واضحٌ جليٌ في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ﴾ (سورة المائدة:٧٢).

والذي عليه أكثر المفسرين: أنه ليس في هذ الأسلوب سؤال وطلب، وإنما إذعانٌ وتفويض، يؤيده: ما يُفهم من الأحاديث الواردة في هذه الآية، ومنها:

- حديث ابن عباس (ت:٦٨هـ) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((تُحشرون حُفاة، عُراة، غُرلا، ثم قرأ: ﴿كَمَا بَدَأۡنَآ أَوَّلَ خَلۡقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعۡدًا عَلَيۡنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ ١٠٤﴾ (سورة الأنبياء)، فأول من يُكسى إبراهيم، ثم يُؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين، وذات الشمال، فأقول: أصحابي! فيُقال: إنهم لم يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم، فأقول كما قال العبد الصالح، عيسى ابن مريم: ﴿وَكُنتُ عَلَيۡهِمۡ شَهِيدٗا مَّا دُمۡتُ فِيهِمۡۖ فَلَمَّا تَوَفَّيۡتَنِي كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيۡهِمۡۚ وَأَنتَ

عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴿١١٧﴾ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴿١١٨﴾﴾ (سورة المائدة)))(٤١) .

- وعن أبي هريرة (ت:٥٩هـ) رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: ((بينا أنا قائم، إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، فقلت: أين؟ قال: النار والله! قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا بعدك على أدبارهم القهقرى(٤٢)، ثم إذا زمرة حتى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلم، قلت: أين؟ قال: إلى النار والله! قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدوا على أدبارهم القهقرى، فلا أراه يخلص فيهم إلا مثل هَمَل النَّعَم))(٤٣).

وفي رواية أبي سعيد الخدري (ت:٧٤ هـ) رضي الله عنه: ((فيقال: إنك لا تدري ما بدلوا بعدك، فأقول: سُحقًا سُحقًا لمن بدَّل بعدي))(٤٤).

وقال ابن عباس (ت:٦٨هـ) رضي الله عنه: "سُحقًا: بُعدًا" (٤٥) .

---

(٤١) أخرجه البخاري في التفسير، باب (رقم:٣٤٤٧)، ومسلم في كتاب صفة القيامة، والجنة والنار، باب فناء الدنيا، وبيان الحشر يوم القيامة (رقم:٢٨٦٠).

(٤٢) قال الجوهري: "القهقرى: الرجوع إلى الخلف"، وقال الأزهري: "معنى الحديث: الارتداد عما كانوا عليه". انظر: الصحاح، للجوهري (٢/ ٨٠١)، تهذيب اللغة، للأزهري (٣/ ٣٠٦٧)، قال الخطابي: "الهَمَل: ما لا يرعى ولا يستعمل، ويطلق على الضوال. والمعنى: أنَّه لا يرده منهم إلَّا القليل؛ لأنَّ الهَمَل في الإبل قليل بالنسبة لغيره"، . والنَّعَم: الإبل. و"هَمَلُهَا": مُهملها، وهي التي لا راعي لها. و"عقب الرحل": آخِرُه، ومن ذلك: رجع على عقبه: انصرف عن وجهه وأقبل على ما وراءه" التوضيح لشرح الجامع الصحيح (٣٢/ ٢٧٦).

(٤٣) أخرجه البخاري في الرقاق، باب في الحوض (رقم:٦٥٨٤)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (رقم:٢٢٩٥).

(٤٤) أخرجه البخاري في الفتن، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ (رقم:٧٠٥٠)، ومسلم في الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته (رقم:٢٢٩٠).

(٤٥) أورده البخاري مُعلقًا في الرقاق، باب في الحوض (رقم:٦٥٨٤)، وقال بعده: "يُقال: سحيقٌ: بعيدٌ، أسحقه، وسحقه: أبعده"، قال ابن حجر في فتح الباري (١١/ ٤٧٣): " وصله بن أبي حاتم من رواية علي بن أبي طلحة عنه بلفظه، قوله: يقال سحيق بعيد، هو كلام أبي عبيدة في تفسير قوله تعالى: ﴿أَوْ تَهْوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ ﴿٣١﴾﴾ [سورة الحج:٣١]، انظر تفسير ابن أبي حاتم (١٠/ ٣٣٦٣)، تغليق التعليق، للمؤلف =

والمُستفاد من هذه الروايات:

أن النبي ﷺ يتبرأ ممن ارتدوا على أدرباهم من أمته، بل ممن سماهم أصحابه، كما في الحديث[(٤٦)]، ويدعو عليهم بالبُعد؛ أي أبعدهم الله!

فتأمل هذا مع قوله في الحديث السابق: ((**فأقول كما قال العبد الصالح، عيسى ابن مريم:** ﴿وَكُنتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَّا دُمْتُ فِيهِمْ ۖ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ۚ وَأَنتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ۝١١٧ إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ ۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝١١٨﴾ (سورة المائدة))).

فهو يدل دلالة واضحة: أن هذا ما فهمه ﷺ من الآيات التي استشهد بها، وأن موقفه كموقف نبي الله عيسى ابن مريم عليه السلام، وأن عيسى جمع في جوابه: البراءة من الشرك، وتسليم الأمور لله، يُعذِّب من استحق العذاب منهم لكفره، ويغفر لمن عَلِمَ توبته، أو تحقَّق مانعٌ من عذابه، وهو الذي يحكم ما يشاء ويختار.

=

(٥/ ١٨٦)، الدر المنثور، للسيوطي (١٤/ ٦٠٩).

(٤٦) وهم أهل الردة في تفسير أكثر العلماء، قال البخاري بعد سياق الحديث السابق (رقم:٣٤٤٧):" قال: محمد بن يوسف الفربري، ذُكر عن أبي عبد الله، عن قبيصة، قال: "هم المرتدون الذين ارتدوا على عهد أبي بكر، فقاتلهم أبو بكر رضي الله عنه". وقال أبو سعيد الدارمي: "تأويله عندنا في أهل الردة"، قال الحافظ في الفتح (١١/ ٣٨٥): "وقال الخطابي: لم يرتد من الصحابة أحد، وإنما ارتد قوم من جفاة الاعراب، ممن لا نصرة له في الدِّين، وذلك لا يوجب قدحًا في الصحابة المشهورين، ويدل قوله: "أصيحابي"- بالتصغير-: على قلة عددهم"، وانظر: الشريعة، للآجري (٣/ ١٢٦٥)، إكمال المعلم، للقاضي عياض (٧/ ٢٥٨)، البعث والنشور، للبيهقي (ص:١٠٢)، شرح النووي على صحيح مسلم (٣/ ١٣٦).

المبحث الثالث

أدلة القرآن الكريم في منع الدعاء والاستغفار لأموات الكفار عمومًا

ليُعلم أولًا: أن الكفر اسم جنس يعم: الكفر، والشرك، والنفاق، فكل مشرك، ومنافق: كافرٌ بالله؛ وذلك باعتبار ترك الإيمان الخالص بالله.

قال الزجَّاج (ت:٣١١هـ) ~:" الشرك لا يجوز أن يَغْفِرَهُ ما أَقام المشركُ عليه، فإن قال قائل: فإنما قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾ (سورة النساء:٤٨)، فإن سُمِّيَ كافر لم يُشرك مع اللهَّ غيره، فهو خارج عن قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ﴾؟

فالجواب في هذا: أن كل كافر مُشرك باللهَّ؛ لأن الكافر إذا كفر بنبِي؛ فقد زعم أن الآيات التي أتى بها ليست من عند اللهَّ، فيجعل ما لا يكون إلا لله لغير اللهَّ؛ فيصير مشركاً، فكل كافرٍ مشرك، فالمعنى: أن الله لا يغفر كُفر من كفَر بِه، وبنَبِيٍّ من أنبيائِه؛ لأن كفره بنبيه؛ كُفرٌ به"[٤٧].

ومما يدل على أن المشرك كافرٌ، قوله سبحانه:

﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ ۖ وَقَالَ ٱلْمَسِيحُ يَٰبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبَّكُمْ ۖ إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ وَمَأْوَىٰهُ ٱلنَّارُ ۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢﴾ (سورة المائدة:٧٢).

فحكم في صدر الآية: بكفر من قالوا: أن الله هو المسيح ابن مريم، ثم قرر في خاتمة الآية: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ ٱلْجَنَّةَ﴾.

ولفظ المشرك يتناول الكفار من أهل الكتاب[٤٨]؛ لقوله تعالى: ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓاْ إِلَٰهًا وَٰحِدًا ۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ۝٣١﴾ (سورة التوبة).

---

(٤٧) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٠٧).

(٤٨) انظر: غرائب القرآن، ورغائب الفرقان (١/ ٦٠٨)، قال ابن الفرس في أحكام القرآن (٣/ ١٣٠):"قال بعضهم: وإنما سُمي أهل الكتاب مشركين، وإن لم يشركوا؛ لأن من كفر بما جاء به محمد ﷺ فقد نسب ما لا يكون إلا من الله تعالى إلى غير الله تعالى فأشرك معه غيره".

وهذا تكرر في وصف حال المشركين: ﴿وَمَن يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِندَ رَبِّهِ ۚ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴿١١٧﴾﴾ (سورة المؤمنون).

ودعاء غير الله تعالى معه، هو الشرك بمعناه الخاص؛ وسماه كُفرًا بمعناه العام، وهذا يعم صفات التعدي، والخروج من ربقة العبودية؛ كالظلم، والفسق.

قال سبحانه: ﴿كَيْفَ يَهْدِي اللَّهُ قَوْمًا كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ وَشَهِدُوا أَنَّ الرَّسُولَ حَقٌّ وَجَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ (سورة آل عمران:٨٦).

فوصفهم في أول الآية بالكفر، وفي آخرها بالظُلم، ومثله في قوله: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴿١٣﴾﴾ (سورة لقمان).

والسبب في تسميته ظُلمًا: " أن الكافر أورد نفسه موارد البلاء، والعقاب بسبب ذلك الكفر، فكان ظالمًا لنفسه"[(٤٩)].

ويَكْثُر في القرآن إطلاق الظلم على الكفر، كقوله سبحانه: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢٥٤﴾﴾ (سورة البقرة)، وذلك؛ لأن الظلم: وضع الشيء في غير محله، وموضعه[(٥٠)]، وليس هناك أظلم، ولا أسْفه من الكافر حيث سَوَّى المخلوق بالخالق سبحانه.

مع التنبيه أن الكفر، والشرك، والنفاق، والظلم، والفسق درجاتٌ، أعلاها ما يُخرج من ملة الإسلام، وأدناها من عظائم الذنوب[(٥١)].

وليس هذا موضع بحثنا، وإنما حديثنا في كل كفر، وشرك، مُخرج من الإسلام، وما يترتب على ذلك.

وعند النظر في بيان القرآن الكريم في تأبيد العذاب، أو تحريم دخول الجنة، أو القطع بالخلود في النار، نجد أن القرآن بيَّن من تَحْرُم عليه الجنة، ولا يغفر الله له، وحصرهم في ثلاث طوائف: الكفار، والمشركين، والمنافقين[(٥٢)].

---

(٤٩) التفسير الكبير، للرازي (٨/ ٢٨٤).

(٥٠) انظر: المخصص، لابن سيدة (٣/ ٤٠٥)، فتح الباري، لابن حجر (٥/ ٩٥).

(٥١) انظر: الفِصل، لابن حزم (٣/ ١٣٠)، الاستقامة، لابن تيمية(١/ ٤٦٤)، فتح الباري، لابن حجر(١/ ٨٧).

وجاء بيان القرآن في ذلك عاما، وخاصًا.

أما العام فمن خلال الآيات الجامعة في جميع الطوائف والنحل:

١) قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (سورة آل عمران).

وهذا بيانٌ من الله تعالى أنه بعد أن أنزل القرآن، وبعث به نبيه محمدً ﷺ فلا سبيل إلى الله، والدار الآخرة إلا عن طريقه، وهذا خطابٌ لجميع الأمم، والنِحَل[٥٣].

فقوله عز وجل: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (سورة آل عمران).

قضى مصير من بَلَغَتْه رسالة الإسلام، بأنه لا يُقبل منه غيره، ولا يُحاسب إلا عليه، فإن ابتغى غيره من الأديان؛ فهو ﴿ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾ (سورة آل عمران).

٢) **قوله سبحانه:** ﴿ وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ ﴿٥﴾ ﴾ (سورة المائدة:٥).

=

(٥٢) انظر: درج الدرر في تفسير الآي والسور، لأبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد (٢/ ٥٨٨).

(٥٣) فأما من لم تبلغه رسالة النبي ﷺ من الأمم السابقة؛ فإن الله عز وجل قال فيهم: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ (سورة البقرة:٦٢)، قال الطبري:" والذي قلنا من التأويل..، أشبه بظاهر التنزيل؛ لأن الله جل ثناؤه لم يخصص - بالأجر على العمل الصالح مع الإيمان - بعض خلقه دون بعض منهم، والخبر بقوله: ﴿ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴾، عن جميع ما ذكر في أول الآية". انظر: جامع البيان، للطبري (٢/ ١٥٥)، وقال ابن تيمية: " الآية عامة تتناول من اتصف بها ذكر فيها قبل مبعث الرسول، وهو الذي يدل عليه لفظ الآية، ويعرف به معناها من غير تناقض، وَيُعرَف به قدرها، ويظهر به مناسبتها لما قبلها، وما بعدها، وهذا هو القول المعروف عن السلف، وجمهورهم، وعليه يدل ما ذكروه من سبب نزول الآية"، انظر: تفسير آيات أشكلت، لابن تيمية (١/ ٢٣٩) وما بعدها.

ومن تدبر سياق هذه الآية، والأحكام التي سبقتها، أثمر له أمران:

الأول: أن المقصود منه الترغيب فيما تقدم من التكاليف، والأحكام، يعني: ومن يكفر بشرائع الله، وبتكاليفه؛ فقد خاب وخسر في الدنيا، والآخرة.

الثاني: أن كل من كفر بالله؛ فقد حبط(٥٤) عمله في الدنيا، ولم يصل إلى شيء من السعادات في الآخرة(٥٥).

وفي الآية زيادة بيان عما مضى: أن من يكفر بالإيمان الذي جاء به رسول الله ﷺ؛ فقد بطل عمله، سواء كان على دين غير دين الإسلام، أو دخل في الإسلام، ثم كفر به.

فانتظم بهذه الآيات: الكافر الأصلي، وأتباع الأديان الأخرى حين جاء الإسلام، والكافر المرتد بعد إسلامه، فكل من كفر بالإسلام من هؤلاء، ومات على كفره؛ فقد بطل عمله، وخاب سعيه، نعوذ بالله من ذلك.

وأما البيان الخاص بكل طائفة من هذه الطوائف، فنجمله فيما يلي:

أولاً: الكفار.

١) قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوِ افْتَدَىٰ بِهِ ۗ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ ﴿٩١﴾﴾ (سورة آل عمران).

٢) ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ أَنَّ لَهُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لِيَفْتَدُوا بِهِ مِنْ عَذَابِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَا تُقُبِّلَ مِنْهُمْ ۖ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٣٦﴾﴾ (سورة المائدة:٣٦).

---

(٥٤) الحَبْط، والحبوط: فساد شيء كان صالحًا، ومنه: سُمي الحَبَط: مرض يصيب الإبل، من جراء أكل الخضر في أول الربيع، فتنتفخ أمعاؤها، وربما ماتت. وفعل (حبط) يؤذن بأن الحابط كان صالحًا فانقلب إلى فساد، والمراد من الفساد هنا الضياع والبطلان، وهو أشد الفساد، فدل فعل (حبط) على أن الأعمال صالحة، وحذف الوصف لدلالة الفعل عليه. وهذا تشبيه لضياع الأعمال الصالحة بفساد الذوات النافعة، ووجه الشبه عدم انتفاع مكتسبها منها. والمراد ضياع ثوابها وما يترقبه العامل من الجزاء عليها، والفوز بها... التحرير والتنوير، لابن عاشور (٦/ ١٢٥)، وانظر: لسان العرب، لابن منظور (٧/ ٢٦٩)، مادة: حبط.

(٥٥) انظر التفسير الكبير، للرازي (١١/ ٢٩٥).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

وليس هناك أبلغ من هذا الشرط، فمن الذي يملك ملء الأرض ذهباً، أو يملك ضعفي الأرض جميعًا؟ ولكنه جاء على أسلوب القرآن في التحذير من الكفر، والتأكيد على أن الكفر بالله تعالى إياس من رحمة الله.

عن أنس بن مالك (ت:٩٣هـ) رضي الله عنه: أن نبي الله ﷺ كان يقول: ((يُجاء بالكافر يوم القيامة فيقال له: أرأيتَ لو كان لك ملءُ الأرض ذهبًا، أكنت مفتديًا به؟ فيقول: نعم!

قال: فيقال: لقد سُئلت ما هو أيسرُ من ذلك! فذلك قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يُقۡبَلَ مِنۡ أَحَدِهِم مِّلۡءُ ٱلۡأَرۡضِ ذَهَبٗا وَلَوِ ٱفۡتَدَىٰ بِهِۦٓ﴾))[٥٦].

والمِلء: ما يُملأ كالوعاء، وملء الأرض في كلامهم كناية عن الكثرة المتعذرة؛ لأن الأرض لا يملؤها شيء من الموجودات المُقدَّرة، وهذا كقولهم عدد رمال الدهناء، وعدد الحصى[٥٧]...

قال الرازي (ت:٦٠٤هـ) [٥٨]~: "الكلام وقع على سبيل الفرض، والتقدير، فالذهب كناية عن أعز الأشياء، والتقدير: لو أن الكافر يوم القيامة قَدِرَ على أعز الأشياء، ثم قَدِرَ على بذله في غاية الكثرة؛ لعجز أن يتوسل بذلك إلى تخليص نفسه من عذاب الله، وبالجملة فالمقصود: أنهم آيسون من تخليص النفس من العقاب".

٣) وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ ٣٤﴾ (سورة محمد:٣٤).

فقيّد سبحانه عدم المغفرة بالموت على الكفر؛ لأن باب التوبة، وطريق المغفرة لا يُغلقان إلا بالموت، وظاهر الآية العموم في كل من مات على كفره[٥٩].

وقد فسَّر ابن كثير (ت:٧٧٤هـ) [٦٠]~ هذه الآية بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾.

---

(٥٦) أخرجه البخاري في الرِّقَاق، باب مَن نُوقش الحساب عُذِّب (رقم:٦٣٨٥)، ومسلم في كتاب صفة القيامة، باب طلب الكافر الفداء ... (رقم:٢٨٠٥)، وأوله: "يقول الله تبارك وتعالى لأهون أهل النار عذابا..

(٥٧) انظر: معاني القرآن، للأخفش (١/ ٢٢٦)، التحرير والتنوير، لابن عاشور (٣/ ٣٠٦).

(٥٨) التفسير الكبير، للرازي (٨/ ٢٨٨).

(٥٩) انظر: فتح البيان في مقاصد القرآن، للقنوجي (١٣/ ٧٨).

والمستفاد من هذه الآيات: الجزم بأن كل كافر قد عرَّض نفسه لمقت الله وسخطه، فلا ينتفع في الآخرة بشيء قدَّمه؛ فكيف بشيء لم يُقدمه، كالدعاء له، أو الاستغفار؟

ثانياً: المشركون.

١) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾ (سورة النساء:٤٨).

٢) وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا ۝١١٦﴾ (سورة النساء:١١٦).

والآيتان واضحتان في أن الشِّرك: لا يغفره الله، وليس بعده ضلال؛ بل هو أبعد الضلال على الإطلاق، وكل ما دونه؛ ففي مشيئة الله تعالى.

وقال في خاتمة الآية الأخرى: ﴿فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾، والإفتراء: اختلاق الكذب؛ "وإنما جعله الله تعالى ذكره (مفتريًا)، لأنه قال زورًا وإفكًا بجحوده وحدانية الله، وإقراره بأن لله شريكًا من خلقه، وصاحبة، أو ولدًا، فقائل ذلك مُفترٍ، وكذلك كل كاذب، فهو مفترٍ في كذبه، مختلقٌ له"[٦١].

وعن عبد الله بن مسعود (ت:٣٢هـ) رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال:

((والذي نفس محمد بيده، إنّي لأرجو أن تكونوا نصف أهل الجنّة، وذلك أنَّ الجنّة لا يدخلها إلا نفسٌ مُسلمة ..))[٦٢].

٣) وقال تعالى: ﴿لَقَدۡ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡمَسِيحُ ٱبۡنُ مَرۡيَمَۖ وَقَالَ ٱلۡمَسِيحُ يَٰبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمۡۖ إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُۖ وَمَا لِلظَّٰلِمِينَ مِنۡ أَنصَارٖ ۝٧٢﴾ (سورة المائدة:٧٢).

=

(٦٠) انظر تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (٧/ ٣٢٣).

(٦١) جامع البيان، للطبري (٨/ ٤٥٠).

(٦٢) أخرجه البخاري في الرقاق، بابٌ كيف الحشر (رقم:٦٥٢٨)، ومسلم في الإيمان، بابُ كون هذه الأمة نصفُ أهل الجنة (رقم:٢٢١).

رتب سبحانه على الإشراك به ثلاث عقوبات:

أولها: تحريم الجنة على المشرك، وهذا أعظم أنواع الوعيد، والتهديد في حق المشركين، **والثانية:** أن مأواهم النار، وبئس القرار، **والثالثة:** أنه ليس لهم ناصر ينصرهم، فلو كان المشرك كغيره؛ لما بقي لتهديد المشركين على شركهم بهذا الوعيد فائدة(٦٣).

وتأمل تصدير الآية بكفر النصارى القائلين بأن الله هو المسيح ابن مريم، ثم ذيَّلَها بحكم الإشراك بالله؛ فكأن قولهم جمع بين الكفر والشرك، وسواء كان التذييل من كلام الله جل شأنه، أو كان من كلام عيسى ابن مريم لأتباعه(٦٤)؛ فالحكم واقع بمضمونه قطعًا، "وهو احتجاج على النصارى: أنّه منْ يُشرِك بِاللهَّ في عبادته، أو فيما هو مختص به من صفاته، أو أفعاله؛ فقد حرَّم اللهَّ عليه الجنّة، التي هي دار الموحدين"(٦٥).

وهذه الآية من المُحكم البيّن، وفيها تصريح نبي الله عيسى ابن مريم #بتحريم الجنة على المشرك، ودلالة السِّياق إنما هي فيمن مات مُشركًا، أما من تاب قبل موته؛ فلا يُسمى مشركًا.

٤) وقال سبحانه: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَن يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ۝١١٣﴾ (سورة التوبة:١١٣).

وهذا نصٌ واضحٌ بيِّنٌ في منع الاستغفار للمشركين؛ لِعِظم جُرمهم، وخطير فعلهم، وفي قوله: ﴿وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَىٰ﴾ إشارةٌ للدَّافع الذي أوقع بعضهم فيه، وهي القرابة، وحقوقها، ومع هذا منعهم منه، فكيف بمن يتهافت بالترحم على مَن قضوْا أعمارهم في حرب الله، وحرب رسوله ﷺ، ومُعادة دينه، وأوليائه، ولا يربطه بهم، دينٌ، ولا قرابة!

وعلة المنع هنا ظاهرة، وهي قوله: ﴿مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ ۝١١٣﴾، ولا يتبين ذلك إلا بالموت، وأما قبل الموت؛ فالآية لا تشمله.

---

(٦٣) انظر: اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل (٧/ ٤٥٨).

(٦٤) وبه قال ابن الجوزي في زاد المسير (١/ ٥٧١)، وابن كثير في تفسيره (٣/ ١٥٧)، وأبو حيان في البحر المحيط (٤/ ٣٢٩)، وغيرهم.

(٦٥) الكشاف، للزمخشري (١/ ٦٦٣).

قال الطبري (ت:٣١٠هـ)[٦٦] ~: "من بعد ما ماتوا على شركهم بالله، وعبادة الأوثان، وتبين لهم أنهم من أهل النار؛ لأن الله قد قضى أن لا يغفر لمشرك، فلا ينبغي لهم أن يسألوا ربهم أن يفعل ما قد علموا أنه لا يفعله".

فالآية تُعلِّم المسلم ألا يسأل ما لا وجه لإجابته، إذ لا يخلو ذلك من أن يكون عَبَثًا؛ إن سأل ما يعلم قطعًا أن الله لا يُجيبه، أو معصية؛ كحال من يُخالف الأمر بعدم الاستغفار لأهل الكفر عمومًا، ثم هو يفعله[٦٧]!

ثالثًا: المنافقون:

١) قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ فِى ٱلدَّرْكِ ٱلْأَسْفَلِ مِنَ ٱلنَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا ۝١٤٥﴾ (سورة النساء).

قال الإمام الشافعي (ت:٢٠٤هـ)[٦٨] ~: "فأخبر اللهَّ عن المنافقين بالكفر، وحكم فيهم بعلمه من أسرار خلقه، ما لا يعلمه غيره، بأنَّهم في الدرك الأسفل من النار، وأنَّهم كاذبون بإيمانهم، وحكم فيهم جلّ ثناؤه في الدنيا، بأن ما أظهروا من الإيمان- وإن كانوا به كاذبين- لهم جُنة من القتل، وهم المُسِرُّون الكفر، المظهرون الإيمان، وبين على لسانه ﷺ مثل ما أنزل في كتابه؛ من أنَّ إظهار القول بالإيمان جُنَّةٌ من القتل، أقرَّ من شهد عليه بالإيمان بعد الكفر، أو لم يقر إذا أظهر الإيمان.

فإظهاره مانع من القتل، وبيّن رسول الله ﷺ إذْ حقن الله تعالى دماء من أظهر الإيمان بعد الكفر؛ أن لهم حكم المسلمين في الموارثة، والمناكحة، وغير ذلك من أحكام المسلمين".

وهذه الآية أوْرِدُها تمهيدًا للآيات بعدها، تُبين حالهم في الآخرة، وأنهم في قَعر جهنم؛ أي أسفلها[٦٩] -أعاذنا الله منها، ومنهم-.

---

(٦٦) جامع البيان، للطبري (١٤/ ٥٠٩)، (١٤/ ٥١٧)، وانظر: البحر المحيط، لابي حيّان (٥/ ٥١٤).

(٦٧) انظر: التفسير الكبير، للرازي (١٦/ ١٥٨).

(٦٨) الأم، للشافعي (٧/ ٣٩٥).

(٦٩) وبهذا فسَّرها ابن عباس، فيما أخرجه الطبري في تفسيره من طريق علي بن أبي طلحة (٩/ ٣٢٩)، والدرك الأسفل من النار يناسب حالهم في الدنيا، وذلك إن المنافق اختص عن الكافر بمزيد أمور منكرة: أحدها: أنه =

٢) وقال سبحانه: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِن تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ۚ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ۗ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۝٨٠﴾ (سورة التوبة: ٨٠).

٣) وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ۝٦﴾ (سورة المنافقون:٦).

والمعنى في هاتين الآيتين بَيِّنٌ واضح، وفيها النهي عن الاستغفار للمنافقين الذين أخبره الله بنفاقهم، وأن حقيقة حالهم هو إبطان الكفر، وإظهار الإسلام، وهذا لا يُغني عنهم في الآخرة شيئًا، ولذا جاء التعليل بالنهي عن الاستغفار لهم: بسبب كفرهم، وفسقهم.

وقد فسَّر الضَّحاك (ت:١٠٢هـ) هذه الآية بقوله تعالى عن جهنم: ﴿لَهَا سَبْعَةُ أَبْوَابٍ لِّكُلِّ بَابٍ مِّنْهُمْ جُزْءٌ مَّقْسُومٌ ۝٤٤﴾ (سورة الحجر)، فقال:" الطبقة الأولى: فيها أهل التوحيد يُعذَّبُون على قَدْرِ أعمالهم، ثم يُخرجون، والثانية: لليهود، والثالثة: للنصارى، والرابعة: للصابئين، والخامسة: للمجوس، والسادسة: للمشركين، والسابعة: للمنافقين"[٧٠].

وقوله: ﴿لَن يَغْفِرَ اللَّهُ﴾: هي للتأبيد بحسب ما يدل عليه المعنى في سياقها[٧١].

=

قصد التلبيس، والكافر الأصلي ما قصد ذلك، وثانيها: أن الكافر ما رضي لنفسه بالكذب، بل استنكف منه ولم يرض إلا بالصدق، والمنافق رضي بذلك، وثالثها: أن المنافق ضم إلى كفره: الاستهزاء، بخلاف الكافر الأصلي، ولأجل غِلظ كفره، قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾، قاله في التفسير الكبير (٢/ ٣٠١).

(٧٠) جامع البيان، للطبري ٩/ ٣٣٠).

(٧١) هذه المسألة اختلفت فيها أقوال أهل العلم نظرًا للاختلاف العقدي في إفادتها، فتباينت أقوالهم تبعًا لذلك، ولذا احتطت لهذا بقولي: أنها تدل على التأبيد تبعًا للمعنى في سياقه، فإن جاءت للتحدي، كما في قوله سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ لَن يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ ۖ﴾ (سورة الحج:٧٣)، وقوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾ (سورة البقرة:٢٤)، حُملت عليه، وإن جاءت للخبر المحض؛ أفادت نفيه فقط، وأما قول المعتزلة في تأبيد النفي؛ فمخالف لمعهود القرآن، انظر كلام الشنقيطي في أضواء البيان (٥/ ٢١٥).

٤) وقال سبحانه: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ ۖ إِنَّهُمْ كَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾ (سورة التوبة).

فنهاه الله عن الصلاة عليهم؛ لما فيها من الدعاء لهم والاستغفار، مُعلِّلًا ذلك بكفرهم، وقد وردت آثارًا كثيرة في سبب نزول هذه الآية، ومنها:

عن عمر بن الخطاب (ت:٢٣هـ) رضي الله عنه أنه قال: "لما مات عبد الله بن أبي ابن سلول دُعي له رسول الله ﷺ ليصلي عليه، فلما قام رسول الله ﷺ وثبت إليه فقلت: يا رسول الله أتصلي على ابن أبي ابن سلول، وقد قال يوم كذا وكذا، كذا وكذا؟ أعدد عليه قوله، فتبسم رسول الله ﷺ وقال: ((أخر عني يا عمر)) ، فلما أكثرت عليه قال: ((إني خُيرت فاخترت، لو أعلم أني إن زدت على السبعين غفر له؛ لزدت عليها))، قال: فصلى عليه رسول الله ﷺ ثم انصرف، فلم يمكث إلا يسيرا، حتى نزلت الآيتان من براءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَىٰٓ أَحَدٍ مِّنْهُم مَّاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَىٰ قَبْرِهِۦٓ﴾، إلى قوله: ﴿وَهُمْ فَـٰسِقُونَ ﴿٨٤﴾﴾، قال: فعجبت بعد من جرأتي على رسول الله ﷺ يومئذ، والله ورسوله أعلم"[(٧٢)].

أما في الدُّنيا؛ فحكم المنافقين: ما سبق ذكره عن الإمام الشافعي؛ فإن رسول الله مؤيدٌ بالوحي، وأعلمه الله بهم في زمنه، أما بعد ذلك، فلا يستطيع أحد أن يحكم فيهم بغير الظاهر، وأمر الآخرة إلى الله عز شأنه.

وهذه المسألة محل إجماع بين العلماء[(٧٣)]، وأن إجراء الأحكام والعقوبات مُترتب على ما ظهر من المُكلَّف دون ما قام بقلبه.

---

(٧٢) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الجنائز، بابُ ما يُكره من الصّلاة على المنافقين، والإستغفار للمشركين (رقم:١٣٦٦).

(٧٣) يُنظر: فتح الباري، لابن حجر (١٢/ ٢٧٣).

المبحث الرابع
وجوب رد المتشابه إلى المُحكم

١ – أهمية هذه القاعدة:

هذا المبحث أوردته هنا تبصيرًا بالمنهج العلمي الذي دلَّ عليه القرآن الكريم عند اشتباه بعض النصوص، وهي قاعدة أعملها العلماء في جميع أبواب الدين، بدءًا من أصلَّي الأدلة الشرعيَّة، الكتاب والسنة، وتطبيقًا على أبواب الاعتقاد، ومسائل الفقه، وغيرهما.

ويُعبّر عنه أيضًا بأن الآيات المتشابهة تابعة للمُحكم منها.

قال أبو جعفر الطحاوي (ت:٣٢١ هـ)[٧٤]~: " فهكذا يكن أهل الحق في المتشابه من القرآن، يردونه إلى عالمه – وهو الله ~ – ثم يلتمسون تأويله من المُحكمات اللاتي هن أم الكتاب، فإن وجدوه؛ عملوا به كما يعملون بالمحكمات، وإن لم يجدوه فيها – لتقصير علومهم عنه-؛ لم يتجاوزوا في ذلك: الإيمان به، ورد حقيقته إلى الله تعالى، ولم يستعملوا في ذلك الظنون التي حرّم الله تعالى عليهم استعمالها في غيره، وإذا كان استعمالها في غيره حرامًا، كان استعمالها فيه أحرم".

٢– تعريفات هذه القاعدة[٧٥]:

قال الإمام أحمد (ت:٢٤١هـ) [٧٦]~:" المتشابه: الذي يكون في موضعٍ كذا، وفي موضعٍ كذا: مُختلف، والمُحكم: الذي ليس فيه اختلاف".

وهذا من أدق تعريفاتها؛ فالمُحكم: بيِّنٌ لا يُشتبه في معناه، وأما المُتشابه: فيأتي في موضعٍ مُخالف للمواضع الأخرى.

قال ابن العربي[٧٧] (ت:٥٤٣هـ) ~: "الآيات المحكمات: يُعلم معناها، ويُفهم المراد منها، والآيات المتشابهات: لا يُفهم معناها لاشتباهها بما يصح أن يكون موافقا للمحكم، وربما لا يوافقه، أو لانغلاق باب المعرفة، فهذا أصل المحكم والمتشابه؛ فابن عليه".

---

(٧٤) مُشكل الآثار (٦/ ١٣٨).

(٧٥) تعريف المُحكم والمُتشابه، وصورهما، وأقسامهما انظره -إن شئت- في كتب أصول الفقه، وعلوم القرآن، وسأكتفي بالإحالات المذكورة هنا، حتى لا يُشتت القارئ عن مقصد البحث.

(٧٦) مسائل أحمد بن حنبل – رواية إسحاق بن هانئ (٢/ ١٦٦).

قال الخطابي (ت:٣٨٨ هـ)~[٧٨]: المتشابه على ضربين: أحدهما: ما إذا رُدَّ إلى المُحكَّم، واعتُبر به؛ عُرف معناه، والآخر: ما لا سبيل إلى الوقوف على حقيقته، وهو الذي يَتَّبعه أهل الزيغ، فيطلبون تأويله، ولا يبلغون كُنهه؛ فيرتابون فيه؛ فيفتتنون".

قال الراغب الأصفهاني (ت:٥٠٢ هـ)~[٧٩]:" ثم جميع المتشابه على ثلاثة أضرب:

- ضرب لا سبيل للوقوف عليه، كوقت السّاعة، وخروج دابّة الأرض، وكيفيّة الدّابّة ونحو ذلك.
- وضرب للإنسان سبيل إلى معرفته، كالألفاظ الغريبة، والأحكام الغَلِقَة.
- وضرب متردّد بين الأمرين، يجوز أن يختصّ بمعرفة حقيقته بعض الرّاسخين في العلم، ويخفى على من دونهم".

والنوعان الأخيران هما نوع واحد، يتفاوت في نسبة وضوحه وخفائه، فما يُمكن الوصول إلى معرفته، ولكنه يحتاج إلى دقةٍ في الفهم، وربطٍ بين أدلة الشريعة، ومعانيها، واستنباط الإشارة منها، فهو متشابه نسبي، أو إضافي، وقلّما يُهمل كتاب في قواعد وأصول التفسير هذه القاعدة[٨٠]، والمقصد هنا بيان دلالة القرآن الكريم على هذه القاعدة، وتطبيقها على الآية مَصَبّ البحث.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ٱلۡكِتَٰبَ مِنۡهُ ءَايَٰتٞ مُّحۡكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٞۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٞ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۖ وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ﴿٧﴾﴾ (سورة آل عمران).

=

(٧٧) قانون التأويل، لابن العربي (ص:٦٦٦).

(٧٨) نقله عنه السيوطي في الاتقان في علوم القرآن (٣/ ١٠).

(٧٩) مفردات غريب القرآن، للراغب الأصفهاني (ص:٤٤٤-٤٤٥).

(٨٠) ومن ذلك -إضافة للمراجع المذكورة-: الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية (ص:١٣)، البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/ ٧١)، القواعد الحسان، لابن سعدي، القاعدة العشرون، (ص:٦٠) منه، درة التنزيل، وغرة التأويل، للخطيب الإسكافي (١/ ١١٣٨).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

فبيَّن عز شأنه: ان كتابه يتضمن المُحكم، والمُتشابه، وأن المُحكم هو غالب ما في القرآن، وأكثره، وأن الأخذ بالمُتشابه هو سبيل من في قلبه زيغٌ، والقائد عليه: ابتغاء الفتنة، من تحريفٍ، وإفسادٍ لفهم وتصورات المسلمين، وابتغاء معرفة ما لا سبيل إلى معرفته؛ لأنه مما استأثر الله بعلمه، وأن موقف الراسخين في العلم، هو الإيمان بكليهما: ﴿ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ﴾، والإيمان بكليهما لا يكون إلا برد ما تشابه إلى ما أُحكم، وفهمه على ضوءه[81].

قال الجصَّاص (ت: ٣٧٠هـ)[82]~: " مع علمنا بما في مضمون هذه الآية، وفحواها من وجوب رد المتشابه إلى المحكم، وحمله على معناه، دون حمله على ما يخالفه؛ لقوله تعالى – في صفة المحكمات – ﴿ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾، والأم هي التي منها ابتداؤه وإليها مرجعه، فسماها أمًا؛ فاقتضى ذلك بناء المتشابه عليها ورده إليها".

٣- تطبيق القاعدة:

وعند النظر في قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ۝١١٨﴾.

فإننا نجد أن جميع المفسرين قد اتفقوا على الحكم الذي تضمنته الآية بما يتوافق مع قوله تعالى:

﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَن يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنصَارٍ ۝٧٢﴾ (سورة المائدة)، وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ

---

(٨١) انظر: الإكليل في المتشابه والتأويل، لابن تيمية، وهي رسالة في صفحات لبيان معنى التفسير والتأويل، والاستدلال بهذه الآية على معانيها.

(٨٢) أحكام القرآن، للجصَّاص (٢/ ٢٨١)، وانظر: إعلام الموقعين، لابن قيم الجوزية (٤/ ٥٨)، الاتقان في علوم القرآن (٣/ ١٠-٩).

لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشْرِكْ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفْتَرَىٰٓ إِثْمًا عَظِيمًا ٤٨﴾ (سورة النساء)، لكنهم في توجيه الآية، ذكر بعضهم وجهًا يُخالف هذا الحكم على اعتباره خاصًا بقوم نبي الله عيسى عليه السلام [(٨٣)].

فعلى هذا؛ فلا حاجة لاعتبار أن قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَۖ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١١٨﴾ من باب المتشابه، ومع هذا؛ فلو فُرض أن الآية من قبيل المتشابه؛ فإن النصوص التي تم ايرادها في المطلب الأول من هذا المبحث تكفي في الإبانة عن وجه التشابه فيها إن وجد، والإحالة على تلك الآيات المُحكمة باتفاق المفسرين.

ومن الأمثلة التي تُبين هذا المنحى، أعني: ردّ المُتشابه إلى المُحكم –وهو في الحقيقة عائدٌ إلى تفسير القرآن بالقرآن– ما ذكره جملة من المفسرين عند قوله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ ٱرْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيرًا ٢٤﴾ (سورة الإسراء)، فلا ينبغي للمسلم أن يستغفر لوالديه إذا كانا مشركين، ولا يقول: رب ارحمها[(٣)].

قال الرازي (ت:٦٠٤هـ) ~: "القول الأول: أنها منسوخةٌ[(٨٤)] بقوله تعالى:

﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِى قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ١١٣﴾ (سورة التوبة).

والقول الثاني: أن هذه الآية غير منسوخة، ولكنها مخصوصة في حق المشركين، وهذا أولى من القول الأول؛ لأن التخصيص أولى من النسخ[(٨٥)].

---

(٨٣) وهو الوجه الرابع في تفسير الآية، راجع (ص:٤١٠) من البحث.

(٨٤) نقله الطبري عن جماعة من أهل العلم (١٤/ ٥٥٣) ط. هجر، تفسير ابن كثير (٥/ ٦٠).

(٨٥) وبه قال مقاتل في تفسيره (٥/ ١٧٠)، ويحيى بن سلام في تفسيره (١/ ١٢٧). قال الطبري (١٤/ ٥٥٤-٥٥٥) ط. هجر:" وقد تحتمل هذه الآية أن تكون –وإن كان ظاهرها عاما في كل الآباء- بغير معنى النسخ، بأن يكون تأويلها على الخصوص، فيكون معنى الكلام: وقل رب ارحمهما إذا كانا مؤمنين، كما ربياني صغيرا، فتكون مرادا بها الخصوص على ما قلنا: غير منسوخ منها شيء"، وقال ابن عطية في المحرر الوجيز (٣/ ٤٤٩):" وهذا كله في الأبوين المؤمنين، وقد نهى القرآن عن الاستغفار للمشركين الأموات، ولو كانوا أولي قربى، وذكر عن ابن عباس هنا لفظ النسخ، وليس هذا موضع نسخ".

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

والقول الثالث: أنه لا نسخ، ولا تخصيص؛ لأن الوالدين إذا كانا كافرين؛ فله أن يدعو لهما بالهداية والإرشاد، وأن يطلب الرحمة لهما بعد حصول الإيمان"[(٨٦)].

والقول الثاني هو أرجح الأقوال؛ لأن القول الأول يُراد به تخصيص من كان والداه مشركين، أو أحدهما، والقول الثالث: يُخص به من مات كافرًا؛ فإنه لا يُدعى له بالرحمة، فإن مات كافرًا؛ انتفى قولهم: " أنه لا نسخ، ولا تخصيص ...".

والمُستفاد من هذا المثال: أن ما أشتبه من الآيات، فأوهم معنىً مُخالفًا للثابت من الشريعة؛ فإن العلماء يردونه إلى ما أُحكم، وبان المراد منه، وتوافق مع أحكام الشريعة، فلم يتضمن حكمًا مخالفًا لها.

(٨٦) التفسير الكبير، للرازي (٢٠/ ٣٢٧)، ولو قال:" وأن يطلب الرحمة لهما بحصول الإيمان"؛ لكان أولى، وانظر: البحر المحيط، لأبي حيان (٧/ ٣٩)، غرائب القرآن للنيسابوري (٤/ ٣٤١).

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

الخاتمة

الحمد لله على ما يسر من إتمام هذا البحث، وأعان، وفي خاتمته، أُنبه على أهم النتائج والتوصيات التي استخلصتها من البحث:

١) أن علم التفسير؛ علمٌ جليل، يبحث في كلام الله؛ فلا يجوز الجراءة على تفسير شيء منه إلا لمن ملك شروط المفسّر، المعلومة في كتب أصول التفسير، وعلوم القرآن.

٢) أن العلماء اتفقوا على أن الكفّار بالله تعالى، سواء كانوا مُنكرين لله، أو لأحد رسله، أو مكذبين بأصل من أصول الإيمان، أو المشركين، الذين عبدوا مع الله غيره، أو المنافقين، المكذبين في دواخل أنفسهم، ويُظهرون الإسلام، كُلُ هؤلاء مقطوعٌ بأنهم من أصحاب النار، خالدين فيها، وعليه:

- فلا يجوز الدعاء لمن أظهر الكفر بالرحمة، أو الاستغفار، بدلالة النصوص القرآنية، الواضحة؛ لأن الدعاء والاستغفار مع من هذا شأنهم اعتداء في الدعاء، وعبثٌ في السؤال، ومعصية لله جل شأنه.

- أن نبي الله عيسى عليه السلام لم يسأل الله المغفرة لمن كفر بوحدانية الله، او أشرك معه غيره، وإنما تبرأ منهم، وأوكل أمرهم لله، وليس في قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١١٨﴾ [المائدة: ١١٨] ما يُناقض هذا الأمر، بل أجمع المفسرون على عدم دلالة الآية على الدعاء لمن مات كافرًا بالرحمة والمغفرة.

- أن الذي عليه أكثر المفسرين: أن قوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١١٨﴾ ليس فيها سؤال وطلب، وإنما إذعانٌ وتفويض.

- دلالة السنة النبوية في تأييد هذا الإجماع؛ فإن النبي ﷺ أخبر بأنه سيرد على الحوض يوم القيامة من تُبعده الملائكة لتبديله، وإحداثهم بعد وفاته ﷺ، فيدعو عليهم بالإبعاد مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ١١٨﴾ مما يُدلل أن الآية ليست في مقام الشفاعة، ولا تتضمن الدعاء بالمغفرة والرحمة لمن خرج عن دين الإسلام.

٣) يؤيد دلالة الآية على تحريم الدعاء لمن مات كافرًا أربعة عشر نصًا تؤيد هذا المعنى، تم إفرادها في المبحث الثاني، وإظهار وجه الاستشهاد بها على تحريم الدعاء لكافر بالمغفرة.

- **يوصي الباحث في ختام بحثه بأمرين:**

أولهما: للباحثين والمتخصصين في علوم الشريعة، بالنظر في أحوال المجتمع، والناس، وما طرأ عليهم من بُعد عن شريعة رب العالمين إلا ما رحم ربي.

ثانيهما: ربط واقع الناس، وما يعترضهم من أحوال، بشريعة رب الأرض والسموات، فهي الهدى والنور، والشفاء من أدواء الجهل والغرور.

وأوصي المهتمين بالعلم الشرعي، والباحثين عن الحق فيه، بعدم الاغترار بمن يتعلق بما تشابه من الأدلة، فمن طلب رضا الله عز وجل؛ فلا بد أن يتجرد في طلب الحق، ويبحث عنه، ويتعلم أصول الاستدلال بالأدلة الشرعية، والوقوف إذا عَمي عليه الدليل، والتمسك بالأصول المُحكمات متى عَرضت له الشبهات. والحمد لله رب العالمين.

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

المصادر والمراجع

١. إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القَلم، السبكي، حققه: كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.

٢. إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة، حمود بن عبد الله التويجري، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض ، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ.

٣. الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الدارمي، ترتيب: ابن بلبان، حققه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت ، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٤. الأدب المفرد، البخاري، تحقيق: علي عبد الباسط مزيد وأخر، مكتبة الخانجي، مصر، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

٥. إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣هـ.

٦. الاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار، ابن عبد البر، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، دار قتيبة – دمشق ، دار الوعي ، حلب، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ.

٧. اعتقاد أئمة السلف أهل الحديث، محمد بن عبد الرحمن الخميس، دار إيلاف الدولية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٨. الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث، أبو بكر البيهقي، المحقق: أحمد عصام الكاتب، دار الآفاق الجديدة ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.

٩. أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)، الخطابي، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى، (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨م.

١٠. الإفصاح عن معاني الصحاح، ابن هُبَيْرَة، المحقق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن، ١٤١٧هـ.

١١. إكمال المعلم بفوائد مسلم، السبتي، تحقيق: الدكتور يحيى إسماعيل، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١٢. الإيمان، ابن مَنْدَه العبدي، المحقق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.

١٣. بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، أبو الحسن ابن القطان، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.

١٤. تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، المكتب الاسلامي – مؤسسة الإشراق، الطبعة الثانية، ١٤١٩هـ .

١٥. تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، البيضاوي، المحقق: لجنة مختصة بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالكويت، ١٤٣٣ هـ .

١٦. تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، المباركفورى، دار الكتب العلمية ، بيروت.

١٧. التحفة السنية شرح منظومة ابن أبي داود الحائية، عبد الرزاق بن عبد المحسن البدر، مطابع أضواء المنتدى.

١٨. تذكرة الحفاظ، الذهبي، دراسة وتحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

١٩. التعريفات الفقهية، محمد عميم الإحسان المجددي البركتي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ .

٢٠. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المَرْوَزِي، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

٢١. تفسير القرآن العظيم، ابن أبي حاتم الرازي، المحقق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، الطبعة الثالثة، ١٤١٩ هـ.

٢٢. تفسير القرآن العظيم، ابن كثير القرشي، المحقق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ١٤٢٠هـ.

٢٣. تفسير عبد الرزاق، المؤلف: أبو بكر عبد الرزاق الصنعاني، دراسة وتحقيق: د. محمود محمد عبده، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، سنة ١٤١٩هـ.

٢٤. التفسير من سنن سعيد بن منصور، أبو عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني، تحقيق: د. سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ .

٢٥. تفسير يحيى بن سلام، يحيى بن سلام، تقديم وتحقيق: الدكتورة هند شلبي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤م.

٢٦. التَّكْميل في الجَرْح والتَّعْدِيل ومَعْرِفة الثِّقَات والضُّعفاء والمجَاهِيل، ابن كثير الدمشقي، تحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن الطبعةالأولى، ١٤٣٢هـ.

٢٧. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، ابن عبد البر، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي و محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب، ١٣٨٧ هـ.

٢٨. التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، الصنعاني، المحقق: د. محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ .

٢٩. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ.

٣٠. التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، نشر دار النوادر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ .

٣١. التيسير بشرح الجامع الصغير، المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ .

٣٢. الثقات، أبو حاتم بن حبان، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعةالأولى ١٤١٩هـ .

٣٣. الجامع (منشور كملحق بمصنف عبد الرزاق)، معمر بن أبي عمرو، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي بباكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ.

٣٤. جامع البيان في تأويل القرآن، الطبري، المحقق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ .

٣٥. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، المؤلف: خليل بن كيكلدي العلائي، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ .

٣٦. الجامع الصحيح المختصر، البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧ هـ.

٣٧. جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم، ابن رجب، المحقق: شعيب الأرناؤوط – إبراهيم باجس، الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعةالسابعة، ١٤٢٢هـ .

٣٨. الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، دار الكتب

المصرية ، القاهرة، الطبعةالثانية، ١٣٨٤هـ .

٣٩. جزء القراءة خلف الإمام، البخاري، حققه وعلق عليه: الأستاذ فضل الرحمن الثوري، المكتبة السلفية، الطبعة الأولى، ١٤٠٠ هـ .

٤٠. جمهرة اللغة، المؤلف: ابن دريد الأزدي، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

٤١. الحبائك في أخبار الملائك، جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٤٢. حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني، مصر: دار السعادة ١٣٩٤هـ .

٤٣. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، ابن فرحون اليعمري، تحقيق: د. محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٤٤. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، الذهبي، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة ، مكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ.

٤٥. الزهد والرقائق، عبد الله بن المبارك، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط.

٤٦. سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، الألباني، دار المعارف، الرياض ، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٤٧. السنة، أبو بكر الشيباني، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٠هـ.

٤٨. سنن الترمذي، الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥ هـ .

٤٩. سنن الدارقطني، الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، وغيره، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ .

٥٠. السنن الكبرى، البيهقي، مصدر الكتاب: موقع يعسوب الناشر: دار الفكر.

٥١. السنن الكبرى، النسائي، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

٥٢. سير أعلام النبلاء، الذهبي، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.

٥٣. الشَّافِي فِيْ شَرْح مُسْنَد الشَّافِعِي، ابن الأثير، المحقق: أحمد بن سليمان - أبي تميم يَاسر بن إبراهيم، مَكتَبَةَ الرُّشْدِ، الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.

٥٤. شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، الطيبي، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٥٥. شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز الحنفي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة العاشرة، ١٤١٧هـ.

٥٦. شرح رياض الصالحين، محمد بن صالح بن محمد العثيمين، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة، ١٤٢٦ هـ.

٥٧. شرح صحيح البخاري، ابن بطال، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣هـ.

٥٨. الشريعة، أبو بكر الآجُرِّيُّ، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن - الرياض، السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ.

٥٩. شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، تحقيق: د. عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ.

٦٠. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني، المحقق: د حسين بن عبد الله العمري - مطهر بن علي الإرياني - د يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٦١. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ.

٦٢. صحيح ابن خزيمة، ابن خزيمة، المحقق: د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٦٣. الصمت وآداب اللسان، بابن أبي الدنيا، المحقق: أبو إسحاق الحويني، الناشر: دار الكتاب

العربي ، بيروت، الطبعةالأولى، ١٤١٠هـ.
٦٤. الضعفاء والمتروكون، ابن الجوزي، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
٦٥. الطبقات الكبرى، ابن سعد، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار صادر ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٦٨م.
٦٦. طرح التثريب في شرح التقريب، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط، د.ت.
٦٧. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ط.
٦٨. عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥هـ.
٦٩. غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٧٠. فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن رجب، تحقيق: محمود بن شعبان بن عبد المقصود وآخرون، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ .
٧١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، العسقلاني، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩هـ.
٧٢. فتح المنعم شرح صحيح مسلم، الأستاذ الدكتور موسى شاهين لاشين، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ .
٧٣. فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
٧٤. القراءة خلف الإمام، البيهقي، المحقق: محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
٧٥. كتاب القدر، المؤلف: أبو بكر الفِرْيابِي، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، أضواء السلف ، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ .
٧٦. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، المحقق: كمال يوسف الحوت،

الرياض: مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٧٧. كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن ، الرياض.

٧٨. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرماني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٧٩. الكوكب الوهَّاج والرَّوض البَهَّاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الهَرَري، مراجعة: لجنة من العلماء، دار المنهاج – دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ .

٨٠. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البِرْماوي، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، دار النوادر، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ .

٨١. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢م.

٨٢. المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده المرسي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

٨٣. مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي الهروي، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ .

٨٤. المسالِك في شرح مُوَطَّأ مالك، ابن العربي المعافري، تحقيق: محمد بن الحسين السُّليماني وآخر، دَار الغَرب الإسلامي الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ م.

٨٥. المستدرك على الصحيحين، النيسابوري، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

٨٦. مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن ، الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

٨٧. مسند ابن الجعد، علي بن الجَعْد البغدادي، تحقيق: عامر أحمد حيدر، الناشر: مؤسسة نادر ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٨٨. مسند أبي داود الطيالسي، الطيالسي، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر ، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ .

٨٩. مسند أبي يعلى، أبو يعلى الموصلي، حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث ، دمشق، الطبعة

الأولى، ١٤٠٤هـ.

٩٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل، الشيباني، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.

٩١. مسند الإمام الشافعي، رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي، تحقيق: السيد يوسف علي الزواوي، وآخر، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان، ١٣٧٠ هـ.

٩٢. مسند البزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون، مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.

٩٣. مسند الشاميين، أبو القاسم الطبراني، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

٩٤. المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل، مسلم بن الحجاج، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٩٥. مشارق الأنوار على صحاح الآثار، اليحصبي، المكتبة العتيقة ودار التراث.

٩٦. مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، الدارمي، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع ، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.

٩٧. مشكاة المصابيح، التبريزي، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٩٨٥م.

٩٨. المصباح المنير، الفيومي، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية.

٩٩. المصنف، الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي– الهند، يطلب من: المكتب الإسلامي – بيروت الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.

١٠٠. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني، المحقق: مجموعة من الباحثين، دار العاصمة للنشر والتوزيع – دار الغيث للنشر والتوزيع الطبعة الأولى.

١٠١. معالم التنزيل في تفسير القرآن، البغوي، المحقق: محمد عبد الله النمر ، وآخرون، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الرابعة، ١٤١٧ هـ.

١٠٢. معالم السنن، الخطابي، المطبعة العلمية، حلب، الطبعة الأولى، ١٣٥١ هـ.

١٠٣. معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد بن الأعرابي البصري، تحقيق: عبد المحسن أحمد الحسيني،

دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ .

١٠٤. معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، دار الفضيلة.

١٠٥. المعجم، ابن المقرئ، تحقيق: أبي عبد الحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ .

١٠٦. المغني شرح مختصر الخرقي، ابن قدامة المقدسي، تحقيق: دار إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ .

١٠٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، القرطبي، تحقيق: محيي الدين ديب ميستو، وآخرون، دار ابن كثير، ودار الكلم الطيب، دمشق – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

١٠٨. منار القاري شرح مختصر صحيح البخاري، حمزة محمد قاسم، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، مكتبة دار البيان، دمشق ، مكتبة المؤيد، الطائف، ١٤١٠ هـ .

١٠٩. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، النووي، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢هـ.

١١٠. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ

١١١. نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، تحقيق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، بيروت: دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة ، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ .

١١٢. النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ .

١١٣. نيل الأوطار، الشوكاني، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ .

١١٤. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، الواحدي، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار القلم، الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

Romanization of Resources

The Holy Quran.
1. Ibraaz Alhukm min Hadith Rufi'a Alqalam, Al-Subki, Verifier: Kilani Muhammad Khalifa, Dar Al-Basha'er for Printing, Publishing and Distribution, Beirut – Lebanon, first edition, 1412 AH – 1992 AD.
2. Ithaafu Aljamaa'ah bima Ja'a fi Alfitan Walmalaahim Wa'ashraat Assaa'ah, Hammoud bin 'Abdullah Al-Tuwaijri, Dar Al-Sumai'i for Publishing and Distribution, Riyadh – Saudi Arabia, second edition, 1414 AH.
3. Al'ihsaan fi Taqreeb Saheeh Ibn Hibbaan, Al-Daarami, Arranged by: Ibn Balban, Verified and commented on by: Shu'aib Al-Arna'out, Al-Resalah Foundation, Beirut, first edition, 1408 AH – 1988 AD.
4. Al'adab Almufrad, Al-Bukhari, Verifier: 'Ali 'Abdul-Basit Mazyad - 'Ali 'Abdul-Maqsoud Radhwan, Al-Khanji Library – Egypt, first edition 1423 AH – 2003 AD.
5. Irshaad Alssaari Lisharh Saheeh Al-Bukhari, Al-Qastalani, Grand Princely Press, Egypt, seventh edition, 1323 AH.
6. Al'istithkaar Aljaami' Limathaahib Fuqaha'a Al'amsaar Wa'olama'a Al'aqtaar fima Tadhammanahu Almuwatta' min Ma'aani Alra'yi Wal'aathaari Washarhi Thaalika Kullahu Bil'eejaaz Wal'ikhtesaar, Al-Qurtubi, Verifier: 'Abdul-Mu'ti Amin Qal'aji, Dar Qutaiba - Damascus, Dar Al-Wa'i - Aleppo, first edition, 1414 AH - 1993 AD.
7. 'I'tiqaad 'A'immatu Assalaf 'Ahl Alhadith, Muhammad bin 'Abdul-Rahman Al-Khamees, 'Eelaf International House, Kuwait, first edition, 1420 AH -1999 AD.
8. Al'i'tiqaad Walhidaayah 'ila Sabeel Arrashaad 'ala Mathhab Assalaf Wa'ashaab Alhadith, Abu Bakr Al-Bayhaqi, Verifier: Ahmed 'Esaam Al-Kaateb, Dar Al-'Afaaq Al-Jadeeda – Beirut, first edition, 1401 AH.
9. 'A'laamu Alhadeeth (Sharh Saheeh Al-Bukhari), Al-Khattaabi, Verifier: Dr. Muhammad bin Sa'd bin 'Abdul-Rahman 'Aal Sa'ud, Umm Al-Qura University, (Center for Scientific Research and the Revival of Islamic Heritage), first edition, 1409 AH - 1988 AD.
10. Al'ifsaah 'an Ma'aani Assihaah, Ibn Hubayrah, Verifier: Fu'ad 'Abdul-Mon'im Ahmed, Dar Al-Watan, 1417 AH.
11. 'Ikmaalu Almu'allim Bifawaa'id Muslim, Al-Sabti, Verifier: Dr. Yahya Ismail, Dar Al-Wafa'a for Printing, Publishing and Distribution, Egypt, first edition, 1419 AH - 1998 AD.
12. Al'eemaan, Ibn Mandah Al-'Abdi, Verifier: Dr. 'Ali bin Muhammad bin Naser Al-Faqeehi, Al-Resalah Foundation – Beirut, second edition, 1406 AH.
13. Bayaanu Alwahmi Wal'eehaam fi Kitab Al'ahkaam, Abu Al-Hasan Ibn Al-Qattan, Verifier: Dr. Al-Hussein 'Aayat Sa'eed, Dar Taybah – Riyadh, first edition, 1418 AH-1997AD.
14. Ta'weel Mukhtalaf Alhadeeth, Ibn Qutaybah Al-Dainouri, The Islamic

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

Bureau – Al-'Ishraaq Foundation, second edition, 1419 AH - 1999 AD.
15. Tuhfatu Al'abraar Sharh Masaabeeh Assunnah, Al-Baydhaawi, Verifier: A specialized committee under the supervision of Nouraddeen Taalib, Ministry of Endowments and Islamic Affairs in Kuwait, 1433 AH - 2012 AD.
16. Tuhfat Al-'Ahwathi Bisharh Jaami' Al-Tirmithi, Al-Mubarakfuri, House of Scientific Books – Beirut.
17. Attuhfah Assunniyah Sharh Manzhoumat Ibn Abi Dawood Alha'iyah, 'Abdul-Razzaq bin 'Abdul-Mohsen Al-Badr, Adhwa'a Al-Muntada Press.
18. Tathkirat Alhuffaazh, Al-Thahabi, Study and verification: Zakariya 'Omairat, House of Scientific Books, Beirut – Lebanon, first edition, 1419 AH - 1998 AD.
19. Atta'reefaat Alfiqhiyah, Muhammad 'Ameemul-'Ihsan Al-Mujaddidi Al-Barakti, House of Scientific Books (re-classification of the old edition in Pakistan 1407 AH - 1986 AD), first edition, 1424 AH - 2003 AD.
20. Ta'zheem Qadri Assalaati, Muhammad bin Nasr Al-Marwazi, Verifier: Dr. 'Abdul-Rahman 'Abdul-Jabbar Al-Faryawaa'i, Al-Dar Library – Madinah, first edition, 1406 AH.
21. Tafseer Al-Qur’an Al'azheem, Ibn Abi Hatim Al-Razi, Verifier: 'As'ad Muhammad Al-Tayyib, Nizaar Mustafa Al-Baz Library – Saudi Arabia, third edition, 1419 AH.
22. Tafseer Al-Qur’an Al'azheem, Ibn Katheer Al-Qurashi, Verifier: Sami bin Muhammad Salamah, Publisher: Dar Taybah for Publishing and Distribution, second edition. 1420 AH - 1999 AD.
23. Tafseer 'Abdul-Razzaq, Abu Bakr 'Abdul-Razzaq Al-San'ani, Study and verification: Dr. Mahmoud Muhammad 'Abdo, House of Scientific Books – Beirut, first edition, 1419 AH.
24. Attafseer min Sunan Sa'eed bin Mansour, Abu 'Othman Sa'eed bin Mansour Al-Jouzjani, Study and verification: Dr. Sa'd bin 'Abdullah bin 'Abdul-Aziz 'Aal Hameed, Dar Al-Sumay'i for Publishing and Distribution, first edition, 1417 AH - 1997 AD.
25. Tafseer Yahya bin Salaam, Yahya bin Salaam, Presented and verified by: Dr. Hind Shalaby, House of Scientific Books, Beirut – Lebanon, first edition, 1425 AH - 2004 AD.
26. Attakmeel fi Aljarh Watta'deel Wama'refat Althiqaat Waldhu'afa'a Walmajaaheel, Ibn Katheer Al-Dimashqi, Study and verification: Dr. Shadi bin Muhammad bin Salem 'Aal Nu'man, Al-Nu'man Center for Islamic Research and Studies, Heritage Verification and Translation, Yemen, Edition: First, 1432 AH - 2011 AD.
27. Attamheed lima fi Almuwatta' min Alma'aani Wal'asaaneed, Al-Qurtubi, Verifier: Mustafa bin Ahmed Al-'Alawi and Muhammad 'Abdul-Kabeer Al-Bakri, Ministry of All Endowments and Islamic Affairs - Morocco, 1387 AH.
28. Al-Tanweer Sharh Aljaame' Assagheer, Al-San’ani, Verifier: Dr.

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324

Muhammad Ishaaq Muhammad Ibrahim, Dar Al-Salaam Library, Riyadh, first edition, 1432 AH - 2011 AD.
29. Tahtheeb Alkamaal fi 'Asma'a Arrejaal, Al-Mazi, Verifier: Dr. Bashshaar 'Awwaad Ma'rouf, Al-Resalah Foundation – Beirut, first edition, 1400 AH - 1980 AD.
30. Attawdheeh Lisharh Aljaame' Assaheeh, Ibn Al-Mulqen, Verifier: Dar Al-Falah for Scientific Research and Heritage Verification, Dar Al-Nawader, Damascus, first edition, 1429 AH - 2008 AD.
31. Al-Tayseer Bisharh Aljaame' Assagheer, Al-Manawi, Imam Al-Shafi'i Library, Riyadh, third edition, 1408 AH - 1988 AD.
32. Al-Thiqaat, Abu Hatim bin Habban, House of Scientific Books – Beirut, Edition: First 1419 AH - 1998 AD.
33. Aljaame' (published as an appendix to 'Abdul-Razzaq's classification), Mu'ammar bin Abi 'Amr, Verifier: Habeebul-Rahman Al-A'zhami, The Scientific Council of Pakistan, Distribution of the Islamic Bureau in Beirut, edition: second, 1403 AH.
34. Jaame'u Albayaan fi Ta'weel Al-Qur'an, Al-Tabari, Verifier: Ahmed Muhammad Shakir, Al-Resaalah Foundation, first edition, 1420 AH - 2000 AD.
35. Jaame'u Attahseel fi 'Ahkaam Almaraaseel, Khalil bin Kikildi Al-'Ala'i, Verifier: Hamdi 'Abdul-Majeed Al-Salafi, World of Books – Beirut, second edition, 1407 AH - 1986 AD.
36. Aljaame'u Assaheeh Almukhtasar, Al-Bukhari, Verifier: Dr. Mustafa Deeb Al-Bagha, Dar Ibn Katheer, Al-Yamamah, Beirut, third edition, 1407 AH - 1987 AD.
37. Jaame'u Al'oloum Walhikam fi Sharh Khamseen Hadeethan min Jawaame'u Alkalim, Ibn Rajab, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out - Ibrahim Bagis, Publisher: Al-Resaalah Foundation – Beirut, Edition: Seventh, 1422 AH - 2001 AD.
38. Aljaame'u Li'ahkaam Al-Qur'an, Al-Qurtubi, Verifier: Ahmed Al-Baraddouni and Ibrahim Atfeesh, House of Egyptian Books – Cairo, Edition: Second, 1384 AH – 1964 AD.
39. Juz'u Alqiraa'ah Khalfa Al'imaam, Al-Bukhari, Edited and commented on by: Professor Fadhlul-Rahman Al-Thawri, Revised by: Professor Muhammad 'Atallah Khaleef Al-Fuhabani, Al-Salafiyah Library, first edition, 1400 AH – 1980 AD.
40. Jamharatu Allughah, Ibn Duraid Al-'Azdi, Verifier: Ramzi Muneer Ba'labki, House of Science for Millions – Beirut, first edition, 1987 AD.
41. Alhabaa'ik fi 'Akhbar Almalaa'ik, Jalaluddeen Al-Suyouti, Verifier: The servant of the purified Sunnah Abu Haajar Muhammad Al-Sa'eed bin Basyouni Zaghloul, House of Scientific Books, Beirut – Lebanon, first edition, 1405 AH – 1985 AD.
42. Hilyatu Al'awliya'a watabaqaatu Al'asfiya'a, Abu Na'eem Al-Asbahani, Publisher: Al-Sa'aadah – next to the Governorate of Misr, 1394 AH – 1974 AD,

then photographed by several houses, including: House of Arabian Book – Beirut, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing and Distribution – Beirut, House of Scientific Books – Beirut (ed. 1409 AH without verification).
43. Addeebaaj Almuthahhab fi Ma'refat 'A'yaan 'Olama'a Almathhab, Ibn Farhoun Al-Ya'muri, Verifier: Dr. Muhammad Al-Ahmadi Abu Al-Nour, Dar Al-Turath for Printing and Publishing, Cairo.
44. Diwaan Aldhu'afa'a Walmatroukeen Wakhalqun min Almajhouleen Wathiqaatun feehim Leen, Al-Thahabi, Verifier: Hammad bin Muhammad Al-Ansari, Al-Nahdhah Al-Hadeethah Library – Makkah, second edition, 1387 AH – 1967 AD.
45. Azzuhd Warraqaa'iq (followed by “Ma Rawaahu Nu'aim bin Hammad, in his version of the book), in addition to what was narrated by Al-Marwazi from Ibn Al-Mubarak in the book: "Azzuhd"), 'Abdullah bin Al-Mubarak, Verifier: Habeebul-Rahman Al-'A'zhami, House of Scientific Books, Beirut.
46. Silsilat Al'ahadeeth Aldha'eefah Walmawdhou'ah Wa'atharuha Assayyi'u fi Al'ommah, Al-Albani, Dar Al-Ma'aaref, Riyadh – Saudi Arabia, first edition, 1412 AH – 1992 AD.
47. Assunnah, Abu Bakr Al-Shaibani, Verifier: Muhammad Nasiruddeen Al-Albani, The Islamic Bureau – Beirut, first edition, 1400 AH.
48. Sunan Al-Tirmithi, Al-Tirmithi, Verification and commentary: Ahmad Muhammad Shakir, Muhammad Fu'ad 'Abdul-Baqi and Ibrahim 'Atwah 'Awadh, Mustafa Al-Babi Al-Halabi Library and Press Company – Egypt, second edition, 1395 AH – 1975 AD.
49. Sunan Al-Daraqutni, Al-Daraqutni, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out, Hasan 'Abdul-Mon'im Shalabi, 'Abdul-Latif Herzallah, Ahmed Barhoum, Al-Resalah Foundation, Beirut – Lebanon, first edition, 1424 AH – 2004 AD.
50. Assunan Alkubra, Al-Bayhaqi, Book source: Ya'soub website. Publisher: Dar Al-Fikr.
51. Assunan Alkubra, Al-Nisaa’i. Verifier: Hasan 'Abdul-Mon'im Shalabi, Supervised by: Shu'aib Al-Arna’out, Presented by: 'Abdullah bin 'Abdul-Mohsen Al-Turki, Publisher: Al-Resalah Foundation – Beirut.
52- Siyar 'A'laam Annubala'a, Al-Thahabi, Verifier: A group of verifiers under the supervision of Sheikh Shu'aib Al-Arna'out, Al-Resalah Foundation, third edition, 1405 AH – 1985 AD.
53. Alshaafi fi Sharh Musnad Al-Shafi’i, Ibn Al-Atheer, Verifier: Ahmed bin Suleiman - Abi Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Rushd Library, Riyadh - Saudi Arabia, first edition, 1426 AH - 2005 AD.
54. Sharh Al-Taybi 'ala Mishkaatu Almasaabeeh (called "Alkaashif 'an Haqaa'iq Assunan), Al-Taybi, Verifier: Dr. 'Abdul-Hamid Hindawi, Nizar Mustafa Al-Baz Library (Mecca - Riyadh), first edition, 1417 AH - 1997 AD.
55. Sharh Al'aqeedah Al-Tahaawiyah, Ibn Abi Al-'Ezz Al-Hanafi, Verifier: Shu'aib Al-Arna'out - 'Abdullah bin Al-Muhsin Al-Turki, Al-Resalah

Foundation - Beirut, tenth edition, 1417 AH - 1997 AD.
56. Sharh Riyaadhu Assaaliheen, Muhammad bin Saleh bin Muhammad Al-Uthaymeen, Dar Al-Watan for Publishing, Riyadh, Edition, 1426 AH.
57. Explanation of Saheeh Al-Bukhari, Ibn Battal, Verifier: Abu Tamim Yasser bin Ibrahim, Al-Rushd Library, Saudi Arabia, Riyadh, second edition, 1423 AH - 2003 AD.
58. Alsharee'ah, Abu Bakr Al-'Aajurri, Verifier: Dr. 'Abdullah bin 'Omar Al-Dameeji, Dar Al-Watan - Riyadh - Saudi Arabia, second edition, 1420 AH - 1999 AD.
59. Shu'ab Al'eemaan, Abu Bakr Al-Bayhaqi, Verified, edited and reviewed: Dr. 'Abdul-'Alyi 'Abdul-Hameed Haamid, Supervised its verification: Mukhtar Ahmad Al-Nadawi, Al-Rushd Library for Publishing and Distribution in Riyadh in cooperation with Al-Salafiyah House in Bombay, India, first edition, 1423 AH - 2003 AD.
60. Shamsu Al'oloum Wadawa'a Kalaam Al-'Arab min Alkuloum, Nashwan bin Sa'eed Al-Himyari Al-Yamani, Verifier: Dr. Hussein bin 'Abdullah Al-'Omari - Mutahhar bin 'Ali Al-Iryani - Dr. Youssef Muhammad 'Abdullah, Dar Al-Fikr Al-Mu'aaser (Beirut - Lebanon), Dar Al-Fikr (Damascus - Syria), first edition, 1420 AH - 1999 AD.
61. Assehaah Taaju Allughah Wasehaah Al-'Arabiyah, Al-Jawhari, Verifier: Ahmed 'Abdul- Ghafour 'Attaar, House of Science for Millions - Beirut, fourth edition 1407 AH - 1987 AD.
62. Saheeh Ibn Khuzaymah, Ibn Khuzaymah, Verifier: Dr. Muhammad Mustafa Al-'A'zhamy, Islamic Bureau - Beirut.
63. Assamtu Wa'aadaabu Allisaan, Ibn Abi Al-Dunya, Verifier: Abu Ishaaq Al-Huwayni, Publisher: House of Arabian Book - Beirut, Edition: First, 1410 AH.
64. Aldhu'afa'a Walmatroukoun, Ibn Al-Jawzi, Verifier: 'Abdullah Al-Qaadhi, Publisher: House of Scientific Books - Beirut, first edition, 1406 AH.
65. Attabaqaat Alkubra, Ibn Sa'd, Verifier: Ihsaan 'Abbas, Publisher: Dar Sader - Beirut, first edition, 1968 AD.
66. Tarhu Attathreeb fi Sharh Attaqreeb, Al-Iraqi, the ancient Egyptian edition - and photocopied by several houses: (House of Arab Heritage Revival, Foundation for Arab History, and House of Arab Thought).
67. 'Omdatu Alqaari Sharh Saheeh Al-Bukhari, Al-'Ayni, House of Arab Heritage Revival, Beirut.
68. 'Awnu Alma'boud Sharh Sunan Abi Dawood (along with Ibn Al-Qayyim's footnote: "Tahtheeb Sunan Abi Dawood Wa'eedhaah 'Olalihi Wamushkilaatih"), Muhammad Ashraf bin Amir bin 'Ali bin Haider, Abu 'Abdul-Rahman, Sharaful-Haq Al-Siddeeqi Al-'Azheemabadi, House of Scientific Books - Beirut, edition: second, 1415 AH.
69. Ghareeb Alhadeeth, Ibrahim bin Ishaaq Al-Harbi, Verifier: Dr. Suleiman Ibrahim Muhammad Al-'Aayed, Umm Al-Qura University - Makkah Al-

Mukarramah, first edition, 1405 AH.
70. Fathu Al-Bari Sharh Saheeh Al-Bukhari, Ibn Rajab, Verifier: Mahmoud bin Sha'ban bin 'Abdul-Maqsoud and others, Al-Ghuraba'a Archaeological Library – Madinah, Copyrights: Dar Al-Haramain Verification Office - Cairo, first edition, 1417 AH - 1996 AD.
71. Fathu Al-Bari Sharh Saheeh Al-Bukhari, Al-'Asqalani, His books, chapters and hadiths numbered by: Muhammad Fu'ad 'Abdul-Baqi, Dar Al-Ma'rifah - Beirut, 1379 AH.
72- Fathu Al-Mon'im Sharh Saheeh Muslim, Prof. Mousa Shaheen Lashin, Dar Al-Shorouk, first edition, 1423 AH - 2002 AD.
73. Faydhu Al-Qadeer Sharh Aljaami'u Assagheer, Al-Manawi, Great Commercial Library - Egypt, first edition, 1356 AH.
74. Alqiraa'ah Khalfa Al'imaam, Al-Bayhaqi, Verifier: Muhammad Al-Sa'eed bin Basyouni Zaghloul, House of Scientific Books - Beirut, first edition, 1405 AH.
75. Kitaab Alqadar, Abu Bakr Al-Firyaabi, Verifier: 'Abdullah bin Hamad Al-Mansour, Adhwa'a Al-Salaf – Saudi Arabia, first edition, 1418 AH - 199 AD.
76. Alkitaab Almusannif fi Al'ahaadeeth Wa'aathaar, Abu Bakr bin Abi Shaybah, Verifier: Kamal Youssef Al-Hout, Publisher: Al-Rushd Library - Riyadh, first edition, 1409 AH.
77. Kashfu Almushkil min hadeeth Assaheehain, Ibn Al-Jawzi, Verifier: 'Ali Hussein Al-Bawwab, Dar Al-Watan - Riyadh.
78. Alkawakib Addaraari fi Sharh Saheeh Al-Bukhari, Al-Kirmani, House of Arab Heritage Revival, Beirut - Lebanon.
79. Alkawkab Alwahhaaj Warrawdhu Albahhaaj fi Sharh Saheeh Muslim bin Al-Hajjaj, Al-Harari, Reviewed by: A committee of scholars headed by Professor Hashem Muhammad 'Ali Mahdi, Dar Al-Minhaj - Dar Tawq Al-Najah, first edition, 1430 AH - 2009 AD.
80. Allaame'u Assabeeh Bisharh Aljaame'u Assaheeh, Shamsuddeen Al-Baramawi, Verifier: A specialized committee of verifiers under the supervision of Nouruddeen Taalib, Dar Al-Nawader, Syria, first edition, 1433 AH - 2012 AD.
81. Lisaan Almizaan, Ibn Hajar Al-'Asqalani, Verifier: 'Abdul-Fattah Abu Ghuddah, Dar Al-Bashaa'er Al-Islamiyyah, first edition, 2002 AD.
82. Almuhkam Walmuheet Al'a'zham, Ibn Sayyideh Al-Mursi, Verifier: 'Abdul-Hameed Hindawi, House of Scientific Books - Beirut, first edition, 1421 AH - 2000 AD.
83. Mirqaat Almafaateeh Sharh Mishkaat Almasaabeeh, 'Ali Al-Harawi, Dar Al-Fikr, Beirut - Lebanon, first edition, 1422 AH - 2002 AD.
84. Almasaalik fi Sharh Muwatta' Malik, Abu Bakr bin Al-'Arabi Al-Ma'aferi, Read and commented on by: Muhammad bin Al-Hussein Al-Sulaymani and 'Aa'ishah bint Al-Hussein Al-Sulaymani, Introduced by: Youssef Al-

Qaradhawi, Dar Al-Gharb Al-Islami, first edition, 1428 AH - 2007 AD.
85. Almustadrak 'ala Assaheehain, Al-Naisabouri, Verifier: Mustafa 'Abdul-Qader 'Ata, House of Scientific Books - Beirut, first edition, 1411 AH.
86. Musnad Ibn Abi Shaybah, Abu Bakr bin Abi Shaybah, Verifier: 'Adel bin Youssef Al-'Azzazi and Ahmed bin Fareed Al-Mazeedi, Dar Al-Watan - Riyadh, first edition, 1997 AD.
87. Musnad Ibn Al-Ja'ad, 'Ali bin Al-Ja'ad Al-Baghdadi, Verifier: 'Aamer Ahmad Haidar, Publisher: Nader Foundation - Beirut, first edition, 1410 - 1990 AD.
88. Musnad Abi Dawood Al-Tayalisi, Al-Tayalisi, Verifier: Dr. Muhammad bin 'Abdul-Mohsen Al-Turki, Publisher: Dar Hajr - Egypt, first edition, 1419 AH - 1999 AD.
89. Musnad Abi Ya'la, Abu Ya'la Al-Mawsili, Hussein Salim Asad, Dar Al-Mamoun for Heritage - Damascus, first edition, 1404 AH - 1984 AD.
90. Musnad Alimam Ahmad bin Hanbal, Al Shaibani, Verifier: Shu'aib Al Arna'out – 'Adel Murshid and others, Supervision: Dr. 'Abdullah bin 'Abdul-Mohsen Al-Turki, Al-Resalah Foundation, first edition, 1421 AH - 2001 AD.
91. Musnad Alimam Al-Shafi’i, Arranged on jurisprudential chapters by: Muhammad 'Aabed Al-Sindi, The book introduced and the author biographied by: Muhammad Zahid bin Al-Hasan Al-Kawthari, published, corrected and reviewed its originals on two manuscript copies by: Al-Sayyid Youssef 'Ali Al-Zawawi Al-Hasani, Al-Sayyid 'Ezzat Al-'Attar Al-Husseini, House of Scientific Books, Beirut - Lebanon, 1370 AH - 1951 AD.
92. Musnad Al-Bazzar (published under the title: "Albahr Azzakhaar"), Al-Bazzar, Verifier: Mahfouzhul-Rahman Zaynullah, 'Adel bin Sa'd and Sabri 'Abdul-Khaleq Al-Shafi’i, Al-'Oloum Wal-Hikam Library – Madinah, first edition, (begun in 1988 AD, ended 2009 AD).
93. Musnad Al-Shamyeen, Abu Al-Qasim Al-Tabarani, Verifier: Hamdi bin 'Abdul-Majeed Al-Salafi, Al-Resalah Foundation - Beirut, first edition, 1405-1984.
94. Almusnad Assaheeh Almukhtasar Binaql Al'adl 'an Al'adl 'ila Rasoul Allah (PBUH), Muslim bin Al-Hajjaj, Verifier: Muhammad Fu'ad 'Abdul-Baqi, House of Arab Heritage Revival, Beirut.
95. Mashaariq Al'anwaar 'ala Sehaah Al'aathaar, Al-Yahsubi, The Antique Library and Dar Al-Turath.
96. Mashaaheer 'Olama'a Al'amsaar Wa'a'laam Fuqaha'a Al'aqtaar, Al-Darami, Verified, documented and commented on by: Marzouk 'Ali Ibrahim, Dar Al-Wafa'a for Printing, Publishing and Distribution - Mansourah, first edition, 1411 AH - 1991 AD.
97. Mishkaat Almasabeeh, Al-Tabrizi, Verifier: Muhammad Nasiruddeen Al-Albani, The Islamic Bureau - Beirut, third edition, 1985 AD.
98. Almisbaah Almuneer, Al-Fayyoumi, Study and Verification: Youssef Al-

Sheikh Muhammad, Al-Asriyyah Library.
99. Almusannaf, Al-San’ani, Verifier: Habeebul-Rahman Al-'A'zhami, Publisher: The Scientific Council - India, requested from: The Islamic Bureau - Beirut Edition: Second, 1403 AH.
100. Almataalib Al'aaliyah Bizawaa'id Almusaaneed Althamaaniyah, Ibn Hajar Al-'Asqalani, Verifier: A group of researchers in 17 theses, coordinated by: Dr. Sa'd bin Naser bin 'Abdul-'Aziz Al-Shathri, Publisher: Dar Al-'Aasemah for Publishing and Distribution - Dar Al-Ghaith for Publishing and Distribution, Edition: First.
101. Ma'aalimu Attanzeel fi Tafseer Al-Qur’an, Al-Baghawi, Verifier: Muhammad 'Abdullah Al-Nimr, 'Othman Juma’ah Dhameeriyah and Suleiman Muslim Al-Harsh, Dar Taybah for Publishing and Distribution, fourth edition, 1417 AH - 1997 AD.
102. Ma'aalimu Assunan, Al-Khattabi, Scientific Press, Aleppo, first edition, 1351 AH - 1932 AD.
103. Mu'jam Ibn Al-'A'raabi, Abu Sa'eed bin Al-'A'raabi Al-Basri, Verifier: 'Abdul-Mohsen bin Ibrahim bin Ahmed Al-Hussaini, Publisher: Dar Ibn Al-Jawzi, Kingdom of Saudi Arabia, first edition, 1418 AH - 1997 AD.
104. Mu'jam Almustalahaat Wal'alfaazh Alfiqhiyah, Dr. Mahmoud 'Abdul-Rahman 'Abdul-Mon'im (a teacher of the principles of jurisprudence at the Faculty of Sharia and Law - Al-Azhar University), Dar Al-Fadheelah.
105. Almu’jam, Ibn Al-Maqri, Verifier: Abi 'Abdul-Rahman 'Adel bin Sa'd, Al-Rushd Library, Riyadh, Riyadh Publishing and Distribution Company, first edition, 1419 AH - 1998 AD.
106. Almughni Sharh Mukhtasar Al-Kharqi, Ibn Qudamah Al-Maqdisi, Verifier: House of Arab Heritage Revival, first edition, 1405 AH - 1985 AD.
107. Almufhim lima 'Ashkala min Talkhees Kitaab Muslim, Al-Qurtubi, Verified, commented on and introduced by: Mohyiddeen Deeb Misto, Ahmed Muhammad Al-Sayyid, Youssef 'Ali Badawi and Mahmoud Ibrahim Bazaal, Dar Ibn Katheer, Damascus - Beirut, and Dar Al-Kalim Al-Tayyib, Damascus - Beirut, edition: first, 1417 AH - 1996 AD.
108. Manar Alqaari Sharh Mukhtasar Saheeh Al-Bukhari, Hamzah Muhammad Qasim, Revised by: Sheikh 'Abdul-Qadir Al-Arna'out, Attended on its correction and publication: Basheer Muhammad 'Oyoun, Dar Al-Bayan Library, Damascus - Syrian Arab Republic, Al-Mo'ayyad Library, Tayef - Saudi Arabia, 1410 A.H. 1990 AD.
109. Alminhaaj Sharh Saheeh Muslim bin Al-Hajjaj, Al-Nawawi, House of Arab Heritage Revival - Beirut, second edition, 1392 AH.
110. Meezaan Al'i'tedaal fi Naqdi Arrejaal, Al-Thahabi, Verifier: 'Ali Muhammad Al-Bajawi, Publisher: Dar Al-Ma'rifah for Printing and Publishing, Beirut - Lebanon, first edition, 1382 AH - 1963 AD.
111. Nasbu Arraayah Li'ahadeeth Alhidaayah (along with its footnote: "Bughyat

Al'alma'i fi Takhreej Al-Zayla'i"), Al-Zayla'i, Introduced by: Muhammad Yusuf Al-Banouri, Corrected and footnoted by: 'Abdul-Aziz Al-Deyoubandi Al-Fanjani till the Hajj Chapter, then completed by: Muhammad Yusuf Al-Kamilfouri, Verifier: Muhammad 'Awaamah, Al-Rayyan Institution for Printing and Publishing - Beirut - Lebanon / Dar Al-Qiblah for Islamic Culture - Jeddah - Saudi Arabia, first edition, 1418 AH - 1997 AD.
112. Annihaayah fi Ghareeb Alhadeeth Wal'athar, Ibn Al-Atheer, Verifier: Taher Ahmad Al-Zawi and Mahmoud Muhammad Al-Tanahi, Scientific Library - Beirut, 1399 AH - 1979 AD.
113. Naylu Al'awtaar, Al-Shawkani, Verifier: 'Esamuddeen Al-Sabaabeti, Dar Al-Hadith, Egypt, first edition, 1413 AH - 1993 AD.
114. Alwajeez fi Tafseer Alkitaab Al'azeez, Al-Wahidi, Verifier: Safwan 'Adnan Dawoudi, Dar Al-Qalam, Al-Dar Al-Shamiyah - Damascus, Beirut, first edition, 1415 AH.

ISSN-L: 2617-3158 P-ISSN: 2710-107X E-ISSN: 2710-0324